مجلس شورای اسلامی
هدایة الاثیریه
حسین میبدی
۲۱۰۶۱
(۲۷۷) ازکتب اهدائی: کریم زاده

الفرق بين الاختصار والاقتصار ان الاختصار قليل اللفظ والمعنى والاقتصار قليل اللفظ كثير المعنى

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الهداية امر من لدنه وكل شيء يعود اليه له الحمد على ما اسبغ
علينا سوابق النعم ولواحقها والشكر على ما افاض الينا حقائق الحكم ودقائقها
والصلوة على جميع الانبياء والاولياء خصوصا على نبينا محمد
محمد جناب الجلالة وخاتم نقش خاتم الرسالة وعلى آله
واصحابه الكاملين وبعد فيقول المفتقر بلطفه الابدي حسين بن
معين الدين الميبذي اصلح الله حالهما وجعل مآلهما لما رايت كمال
الاعيان وهو نوع الانسان بالارتقاء الى اعلام الفطنة و
الاهتداء الى اقسام الحكمة اذ بها يصير الناظر في حقائق الاشياء
بصيرا ومن اوتي الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا فشمرت عن ساق الجد
لتحصيلها باحثا عن اجمالها وتفصيلها آخذا لها عن جمع
من العلماء وجم غفير من الحكماء ابد الله جلال قدرهم وخلد ظلالهم
ودرست في ايام التحصيل على اكثر كتبها ارقاما تهدي للناظرين
طرق بصيرة ومنها الهداية للمحقق الكامل والمدقق الفاضل

اثير الدين مفضل بن عمر الابهري قدس الله سره فالتمس مني بعض
المترددين الي المشتغلين بتلك الدقائق ان اجعل لها من الارقام
المعلقة بها شرحا وابين ما يليق بكل بحث منها تعليلا
وجرحا وقد كنت معتذرا بتراكم العوائق وافواج
همومها وتلاطم العلائق وامواج غمومها فاكثروا
والالتماس وزادوا في الالتباس فرقمته على ما افق
مسئولهم وطابق مامولهم والمرجو من الطالبين
لطريق الرشاد والراغبين لتحقيق السداد ان
ينظروا فيه بعين العناية والوداد ويعرضوا عن
التعرض للاعتراض بالجدل والعناد وما ابرئ
نفسي ان الانسان لا يساوق السهو والنسيان على انه
لا يسع المجال لتحقيق الصواب في كل باب وهذا اول
ما صنفته في عنفوان الشباب ومنه الاستعانة لفتح
ابواب الهداية وعليه التوكل في البداية والنهاية

اعلم ان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات
على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية
وتلك الاعيان اما الافعال والاعمال التي وجودها

بقدرتنا واختيارنا اولا فالعلم باحوال الاول من
حيث انه يؤدي الى صلاح المعاش والمعاد يسمى
حكمة عملية والعلم باحوال الثاني يسمى حكمة نظرية
وكل منهما ثلثة اقسام اما العملية فلانها اما علم
بمصالح شخص واحد ليتحلى بالفضايل ويتخلى عن
الرذايل ويسمى تهذيب الاخلاق واما علم بمصالح جماعة
متشاركة في المنزل كالوالد والمولود والمالك والمملوك
ويسمى تدبير المنزل واما علم بمصالح جماعة
متشاركة في المدينة ويسمى السياسة المدنية واما
النظرية فلانها اما علم باحوال ما لا يفتقر في الوجود
الخارجي والتعقل الى المادة كالاله وهو العلم الا
على ويسمى بالالهي والفلسفة الاولى والعلم الكلي
وما بعد الطبيعة وقد يطلق عليه ما قبل الطبيعة
ايضا لكنه نادر جدا واما علم باحوال ما يفتقر
اليها في الوجود الخارجي دون التعقل كالكرة وهو
العلم الاوسط ويسمى بالرياضي والتعليمي واما
علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي

والتعقل كالانسان وهو العلم الادنى ويسمى بالطبيعي
وجعل بعضهم ما لا يفتقر الى المادة اصلا على
قسمين ما لا يقارنها مطلقا كالاله والعقول
وما يقارنها لكن لا على وجه الافتقار كالوحدة
والكثرة وساير الامور العامة ويسمى العلم
باحوال الاول الهيا والعلم باحوال الثاني علما
كليا والفلسفة الاولى واختلفوا في ان المنطق من
الحكمة ام لا فمن فسرها بخروج النفس الى كمالها الممكن
في جانبي العلم والعمل جعله منها بل جعل العمل
ايضا منها وكذا من ترك الاعيان في تعريفها جعله
من اقسام الحكمة النظرية اذ لا يبحث فيه الا عن
المعقولات الثانية التي ليس وجودها بقدرتنا و
اختيارنا واما من فسرها بما ذكرناه وهو المشهور
بينهم فلم تجعله منها لان موضوعه وهو المعقولات
الثانية ليس من اعيان الموجودات الملحوظة في
تعريفها وقد يقال فعلى هذا لا يكون العلم بالاحوال
الامور العامة منها لانها غير موجودة في الخارج على ما

ما بينه المحققون واجيب بان الامور العامة هنا
ليست موضوعات بل محمولات تثبت للاعيان
فان قولنا الوجود زائد في الممكن في قوة قولنا
الممكن في قوة قولنا الممكن موجود بوجود زائد
والمص رتب كتابه على ثلثة اقسام الاول في
المنطق لانه آلة لتحصيل العلوم والثاني في الطبيعي
والثالث في الالهي بالمعنى الاعم ولشدة الاحتياج
الى الطبيعي فلذا اخره عنه قيل اعرض عن الريا
ضية لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة كا
لدواير الموهومة المبحوث عنها في الهيئة وعن اقسام
الحكمة العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية قد
قضت الوطر عنها على اكمل وجه واتم تفصيل وفيه
بحث لانه ان اراد بالامور الموهومة ما لا يكون
موجودا في نفس الامر ويخترعه الوهم فلا نسلم
ابتناء الرياضي عليها اذ لا شك ان الكرة اذا تحركت
على مركزها فلا بد ان يفرض فيها نقطتان لا حركة لهما
اصلا وهما القطبان وان يفرض بينهما دائرة

عظيمة في حاق الوسط وتكون الحركة عليها بسرعة
وهي المنطقة وان يفرض عن جنبيها دوائر صغار
موازية لها تكون الحركة عليها بطيئة بالقياس اليها
متفاوتا جدا فما اقرب الى القطب يكون ابطأ مما
هو اقرب الى المنطقة فهذه وامثالها وان لم يكن
موجودة في الخارج لكنها امور موهومة متخيلة تخيلا
صحيحا مطابقا لما في نفس الامر كما يشهد به الفطرة السليمة
وليست مما يخترعه الوهم كانياب الاغوال وان اراد
بها ما لا يكون موجودا في الخارج وان كان موجودا
في نفس الامر فلا نم ان الابتناء عليها يصلح علة للا
عراض كيف وينضبط بها احوال الحركات من
السرعة والبطوء والجهة على الوجه المحسوس
والمرصود بالآلات وينكشف بها احكام الافلاك
والارض وما فيهما من دقايق الحكمة وعجايب
الفطرة بحيث يتحير الواقف عليها في عظمة مبدعها
قائلا ربنا ما خلقت هذا باطلا ومعنى كون الشيء موجودا
في نفس الامر انه موجود في نفسه فالامر هو الشيء
ومحصله ان وجوده ليس متعلقا بفرض فارض و

واعتبار معنى مثلا الملازمة بين طلوع الشمس
ووجود النهار متحققة في حد ذاتها سواء وجد ما
رض او لم يوجد اصلا وسواء فرضها او لم
يفرضها قطعا ونفس الامر اعم من الخارج مطلقا.
فكل موجود في الخارج موجود في نفس الامر بلا عكس كلي
ومن الذهن من وجه لامكان ملاحظة الكوا
ذب كزوجية الخمسة فيكون موجودة في الذهن
لا في نفس الامر ومثلها يسمى ذهنيا فرضيا وزو
جية الاربعة موجودة فيهما ومثلها يسمى ذهنيا
حقيقيا ولما نسجت عناكب البيان على القسم
الاول ما كان مشحونا وصار كان لم يكن شيئا
مذكورا فاقتصرت على شرح القسمين الاخرين
معرضا في اكثر المباحث عما يرد على الشارحين
ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير
الفاتحين القسم الثاني في الطبيعيات
قال اي مباحث الاجسام الطبيعية اقول
الاولى ان يفسر بمباحث الحكمة الطبيعية لعله

تقول مباحث الاجسام الطبيعية هي بعينها مباحث
الحكمة الطبيعية لان الجسم الطبيعي موضوعها فالمآل
واحد فان موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم
الطبيعي من حيث يستعد للحركة والسكون لا
مطلقا فليست مباحث الاجسام الطبيعية مطلقا
هي مباحث الحكمة الطبيعية بل من الحيثية المذ
كورة ولا دلالة للفظ الطبيعيات على تلك الحيثية
وان سلمناه فلا شك ان مقصود المص بيان ان
القسم الثاني في الحكمة الطبيعية واذا امكن حمل كلامه
على مقصوده من غير تكلف فحمله عليه اولى
من حمله على ما يؤول اليه وايضا يجب حمل الا
لهيات فيما ياتي من قوله القسم الثالث
في الالهيات على مباحث الحكمة الالهية قطعا فحمل
الطبيعيات التي هي نظيرها على ما ذكرنا احق لتطابق
النظيران وذكروا ان الجسم الطبيعي جوهر قابل للانقسام
في الجهات الثلث واقول فيه نظر لانهم ان
ارادوا القابل بالذات فلا يصدق هذا التعريف

على شئ لان القابل بالذات للانقسام فى الجهات
الثلاث منحصر فى الجسم التعليمى اى الكم القائم
بالجسم الطبيعى السارى فيه فى الجهات الثلث
وقد صرحوا بذلك وان ارادوا القابل فى الجملة
يصدق التعريف على كل من الهيولى والصورة
ايضا وهو مرتب على ثلثة فنون لان الاجسام
منحصرة فى الفلكيات والعنصريات والبحث
اما عن احوال عامة لهما او خاصة باحد بهما الفن
الاول فيما يعم الاجسام اى الطبيعية
وهى المتبادرة عند الاطلاق الى الفهم واكثرهم
على ان اطلاق الجسم على الطبيعى والتعليمى بالاشتراك
اللفظى وقد يقال ان الجسم هو القابل للابعاد الثلثة
جوهر فطبيعى وان كان عرضا فتعليمى وهو
[illegible] فصول فصل فى ابطال
[illegible] ويقال له الجوهر الفرد ايضا
[illegible] لا يقبل القسمة قطعا ولا كسرا
[illegible] وهما ولا فرضا والقسمة الوهمية ما هى بحسب التوهم

جزئيا والفرضية ما هو بحسب فرض العقل كليا فان قلت
لا حاجة الى اقامة الدليل على بطلان هذا الامر لانه
اذ لا يتصور شئ لا يمكن للعقل فرض قسمته غاية ما
فى الباب ان يكون المفروض محالا قلت المراد
انه لا يقبل القسمة الفرضية ان العقل لا يجوز القسمة
فيه لا انه لا يقدر على تقدير قسمته ولا شك انه صالح
للنزاع لانا لو فرضنا جزءا بين جزئين فاما ان يكون
الوسط مانعا من تلاقى الطرفين او لا سبيل الى الثانى لانه
لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة وتداخل الجواهر
اى دخول بعضها فى حيز بعض آخر بحيث يتحد
فى الوضع والحجم محال بالبديهة وايضا فلا يكون وسط
وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف هف فتعين
كونه مانعا من تلاقيهما فما به يلاقى الوسط احد
الطرفين غير ما به يلاقى الطرف الآخر فينقسم لا يقال
هذا يستلزم ان يكون له نهايتان ويجوز ان يكون
لشئ واحد غير منقسم فى ذاته نهايتان هما عرضان
حالان فيه لانا نقول ان كانت النهايتان حالتين

في محلي واحد يجب الاشارة فيكون الاشارة الى المحل
عين الاشارة الى الاخرى فيلزم تلاقي الطرفين و
ان كانتا حالتين في محلين متمايزين يجب الاشارة
فيلزم الانقسام ولو وهما اذ يمكن ح ان يتوهم
فيه شيء دون شيء كما يشهد به البديهة ولانا لو فرضنا
على جزء المتوسط جزئين فاما ان يلاقي واحدا منهما فقط
او مجموعهما او من كل واحد منهما شيئا او واحدا منهما
وبعضا من الآخر فالاول مح والاخير يكون على الملتقى
فتعين احد القسمين الاخرين بل احد الاقسام
فيلزم الانقسام الآخر تقسام اي انقسام ما على الملتقى او الكل او ما على
الملتقى والحد جزئين لا محالة وينبغي ان يعلم ان
هذين الدليلين يدلان على بطلان تركب
الجسم من الاجزاء التي لا يتجزى تجربهما بان يقال
لو امكن تركب الجسم منها لامكن وقوع جزء بين
جزئين او على ملتقاهما والتالي بط لما فصل فكذا المقدم
والدلالة لهما على بطلان الجزء نفسه اذ ليس لنا
ان نقول لو امكن وجود الجزء في نفسه لامكن

وقوع جزء بين جزئين او على ملتقاهما لاحتمال ان
يقتضي نوعه الانحصار في فرد فعلى هذا ناسب ان
يقال في صدر البحث فصل في ابطال تركب الجسم
من الاجزاء التي لا يتجزى واقول يمكن اقامة الدليلين
على بطلان وجود الجزء في نفسه بان يفرض الجزء بين
الجسمين او على ملتقاهما كما لا يخفى على ذوي الافهام
فصل في اثبات الهيولى ولا حاجة الى اثبات
الصورة الجسمية لانها هي الجوهر الممتد في الجهات
الثلث ووجودها معلوم بالضرورة كل جسم من حيث
هو جسم فهو مركب من جزئين اي جوهرين
يحل احدهما في الآخر وانما قلنا من حيث هو جسم
لانهم يثبتون له من حيث هو نوع من انواع الجسم
جزءا آخر حالا مع الصورة الجسمية في الهيولى ويسمى
صورة نوعية وسيجيء بيانها وقد يقال الحلول
اختصاص شيء بشيء بحيث يكون الاشارة الى
احدهما عين الاشارة الى الآخر واعترض عليه
بثلثة وجوه الاول انه لا يصدق على حلول

اعراض المجردات فيها لانها لا يشار اليها اشارة الحا
حسية فالاشارة العقلية الى ذات المجرد غير
الاشارة العقلية الى اعراضه فان العقل يميز كلا
منهما عن صاحبه بل لا اتحاد في الاشارة العقلية
بخلاف الاشارة الحسية فانها ينتهي الى الحال والمحل
الحسيين معا الثاني انه لا يصدق على حلول الاطراف
في محالها كحلول النقطة في الخط والخط في السطح و
السطح في الجسم لان الاشارة الى الطرف غير الاشارة
الى ذي الطرف الثالث انه يلزم منه ان يكون الاطراف
المتداخلة بعضها في بعض وليس كذلك ويمكن
ان يجاب عن الثاني بما ذكره بعض المحققين ان الاشارة
الى النقطة اشارة الى الخط الذي هي طرفه فان الا
شارة الى الخط لا يجب ان يكون منطبقة عليه بل
الاشارة اليه قد يكون امتدادا خطيا وهو ما اخذ
من المشير منتهيا الى النقطة منه فكان نقطة خرجت
من المشير وتحركت نحو المشار اليه فرسمت خطا انطبق
طرفه على تلك النقطة من المشار اليه وقد يكون

امتدادا سطحيا ينطبق الخط الذي هو طرفه على
ذلك الخط المشار اليه فكان خطا خرج من
المشير فرسم سطحا انطبق طرفه على المشار اليه والفرق
بين الاشارتين ان الاولى اشارة الى النقطة قصدا
والى الخط تبعا والثانية بالعكس وكذا الاشارة
الى السطح قد يكون امتدادا خطيا ومنتهيا الى
النقطة منه فيكون الاشارة الى تلك النقطة
قصدا والى الخط والسطح تبعا وقد يكون امتدادا
سطحيا ينطبق طرفه على خط من المشار اليه
فيكون ذلك الخط مشارا اليه قصدا وبالذات
والنقطة والسطح تبعا وبالعرض وقد يكون
امتدادا جسميا ينطبق الذي السطح هو طرفه
على السطح المشار اليه فيكون ~~المشار اليه~~ فيكون
السطح المشار اليه قصدا والخط والنقطة تبعا
وكذا الاشارة الى الجسم اما امتداد خطي منته
الى نقطة منه او امتداد سطحي ينطبق الخط الذي
هو طرفه على خط من ذلك الجسم او امتداد
جسمي ينطبق السطح الذي هو طرفه على السطح

من ذلك الجسم المشار اليه او ينفذ في امتداد المشار
اليه بحيث ينطبق مقطعه منه على الجسم المشار اليه انطباقا
وهيهنا والحال في تعلق الاشارة فصلا وسع على قياس
ما عرفت ثم انك اذا تفتشت حالك في الاشارة الى
المحسوسات ظهر لك ان الاغلب في الاشارة اليها
هو الامتداد الخطي ولذلك قيل الاشارة الحسية
امتداد خطي موهوم اخذ من المشير منتهيا الى المشار
اليه واقول يمكن ان يتكلف ويجاب عن الثالث
بان مجرد الاتحاد في الاشارة لا يكفي لحصول الحلول
بل لا بد من الاختصاص وهو منتف في الاطراف المتداخلة
اذ المراد بالاختصاص المذكور هيهنا ان
لا يمكن تحقق هذا الشيء بعينه نظرا الى ذاته
بدون ذلك كما في العرض بالنسبة الى موضوعه
وقيل معنى الحلول ان يكون حاصلا فيه
بحيث تتحد الاشارة اليهما تحقيقا كما في حلول
الاعراض او تقديرا كحلول العلوم في المجردات
واقول فيه نظر لانهم صرحوا بان الحلول

مختص

مختص في الصورة والعرض والحال في المادة والموضوع
فلا يكون حصول الجسم في المكان حلولا عندهم
بل صرح بعضهم به وهذا التعريف صادق عليه اما
اذا كان المكان هو البعد المجرد عن المادة فظاهر واما
اذا كان السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للسطح
الظاهر من الجسم المحوي فلان الاشارة الى الجسم المحوي
اشارة الى سطحه وبالعكس والاشارة الى سطحه
اشارة الى سطحه اشارة الى السطح الذي هو مكانه
لانطباقه عليه وبالعكس فيكون الاشارة الى كل من المتمكن
والمكان اشارة الى الاخر وقد يفهم من ظاهر
كلام المص في الالهيات ان حلول شيء في شيء ان يكون
مختصا به ساريا فيه ويرد عليه انه لا يصدق
على حلول الاطراف في محالها فان النقطة مثلا غير سارية
في الخط وايضا الاضافات مثل الابوة والبنوة حالة
في محالها وليست سارية فيها اذ لا يمكن ان يقع في كل جزء
من الاب جزء من الابوة وقد يقال الحلول

هو الاختصاص الناعت اى التعلق الخاص
الذى يصير به احد المتعلقين نعتا للآخر منعوتا والآخر
به والاول اعنى النعت حال والثانى اعنى المنعوت
محل كالتعلق بين البياض والجسم المقتضى لكون
البياض نعتا وكون الجسم منعوتا بان يقال جسم
ابيض ويرجع الى هذا ما قيل من ان الحلول
اختصاص احد الشيئين بالآخر بحيث يكون الاول
نعتا والثانى منعوتا وان لم يكن منه ذلك
الاختصاص معلوما لنا كاختصاص البياض با
لجسم لا الجسم بالمكان اقول ههنا بحث لان بين
الفلك وكوكبه والجسم ومكانه تعلقا خاصا مصححا
لان يقال فلك مكوكب وجسم متمكن كما ان بين
البياض والجسم تعلقا خاصا مصححا لان يقال
جسم ابيض مع ان الكوكب غير حال فى الفلك ولا المكان
فى الجسم قطعا وانت تعلم انه اذا حمل الاختصاص
على ما بيناه لا يرد عليه ذلك لكنهم يكتفون

ان لا يمكن تحقق ... المراد بالاختصاص المذكور ههنا

لاثبات حلول شئ فى شئ آخر بمجرد التعلق الناعت
كما سيجئ ويسمى المحل الهيولى الاولى والمادة وانما
قيد بالهيولى بالاولى لانها قد يطلق على الجسم الذى
تركب منه جسم آخر كقطع الخشب الذى تركب
منها السرير ويسمى هيولى ثانية والحال الصورة
الجسمية فان قلت انهم عدوا مباحث الهيولى
والصورة من الالهى فلم ذكرها المص ههنا قلت
لانه سلك فى التعليم مسلك المعلم الاول وقدم الطبيعى
على الالهى وكان موضوع الطبيعى الجسم الطبيعى المتألف
عن الهيولى والصورة فاورد تلك المباحث
ههنا لتحقق ماهية الموضوع وتوضيحها كما قدم اطلاق
الجزء عليها لتوقفها عليه وذكر صاحب المحاكمات
لتوجيه ان تلك المباحث من الالهى ان
الاحوال المذكورة فيها لا يحتاج الى المادة فى الوجود
فان البحث هناك اما عن وجود المادة والصورة
او عن تلازمهما او عن تشخصهما وكل من ذلك

التلازم بين الموجودات ...

غنىً عن المادة واقول ان ذلك الكلام
مبنى على ان الالهى علم باحوال اشياء لا يفتقر تلك
الاحوال الى المادة والظاهر من عبارة اكثرهم
انه علم باحوال اشياء لا يفتقر تلك الاشياء في
الوجود الخارجى والتعقل الى المادة فتوجيهه
ان يقال لا حاجة في شبهة ان الهيولى
لا يفتقر فيها اليها ولا في ان الصورة اليها في التعقل
واما ان الصورة لا اليها في الوجود الخارجي فلا
يلتنوه من ان الهيولى مفتقر الى الصورة
في الوجود والبقاء والصورة مفتقرة الى
الهيولى في التشكل دون الوجود لذلك يلزم
وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك
مثل الماء والنار يجب ان يكون في
نفسه متصلا واحدا كما هو عند الحس والا
فان لم تكن اجزاؤها اجساما لزم الجزء الذي او
الخط الجوهري وهو جوهر لا يقبل القسمة الا

في جهتين واحدة او السطح الجوهري وهو جوهر
لا يقبل القسمة الا في جهتين واستحالة وجودها
بمثل ما مر في نفي الجزء وسيورده المص وان كانت
اجزاؤها اجساما ينقل الكلام اليها ولا بد ان ينتهي
الى جسم لا ينفصل بالفعل والا لزم تركبه من
اجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال لانه يستلزم
ان يكون للجسم المركب منها غير متناه المقدار وهو
مح ولا يتوهم ان هذا القول مناف لما تقرر
بد من ان الجسم قابل للانقسام الى غير النهاية اذ
ليس معنى كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك الانقسامات
الغير المتناهية من القوة الى الفعل بل المراد انه
لا ينتهى في الانقسام الى حد يقف عنده ولا يقبل الانقسام
بعده وذلك على قياس ما قال المتكلمون
من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية مع
ان وجودها لا يتناهى في الخارج مطلقا عندهم
فليس معناه الا ان تاثير القدرة لا يصل الى حد
لا يمكن ان يتجاوز عنه بل كل مرتبة يصل اليها تاثير القدرة

يمكن وصوله الى مرتبة اخرى فوقها كما في الاشياء اللاعدد
فانها لا يصل الى حد لا يمكن الزيادة وههنا بحث اذ لا يلزم
من هذا الدليل ان شيئا من الاجسام القابلة للا
نفكاك يجب ان يكون متصلا في نفسه بل غاية ما
يلزم منه انه يجب انتهائها الى اجسام لا تنفصل فيها
بالفعل ويجوز ان يكون هذه الاجسام المتصلة
التي ينتهي اليها الاجسام القابلة للانفكاك غير
قابلة للانفكاك وكيف لا وقد قال ذي
مقراطيس ان مبادي الاجسام اجسام صغار
صلبة لا يقبل الانفكاك وان كانت قابلة للقسمة
الوهمية فلا بد لاثبات المرام من نفي هذا
الكلام ودونه خرط القتاد وقيل الظاهر
اسقاط لفظ بعض عن المتن اقول ليس
له وجه ظاهر فانك تعلم ان اللازم من الدليل
المذكور هو وجوب انتهاء الاجسام القابلة للا
نفكاك الى اجسام متصلة فان تم ان هذه الا
جسام المتصلة قابلة للانفكاك ثبت ان بعض

الاولى يكون

القتاد هو الشوك كبير

الاجسام

الاجسام القابلة للانفكاك لا كلها متصلة واحدة
يلزم من هذا اثبات الهيولى في الاجسام كلها الا ان ذا
لك البعض المناسب الاقتصار على قوله فذلك الجسم
المتصل قابل للانفصال اي يطرأ عليه الانفصال فالقابل
للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار اي الجسم
التعليمي والصورة المستلزمة للمقدار او معنى اخر لا سبيل
الى الاول فالثاني والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال
في حالة واحدة لان الاتصال لازم للمقدار والصورة
فاذا ورد الانفصال انعدمت هويتهما وحدثت
هويتان اخريان والقابل ما يبقى وجوده مع
المقبول اذا كان المقبول وجوديا او عدم ملكة والا
نفصال كذلك لان المراد منه اما حدوث هويتين
او عدم الاتصال عما من شانه هو فتعين ان يكون القا
بل معنى آخر وهو المعنى من الهيولى لا يخفى عليك انه
لا اشعار في هذا الكلام الى ان الهيولى جوهر
هو محل للصورة فالتقرير الجامع ما ذكره بعض

لاثبات الهيولى وكونه محلا للصورة

المحققين من ان الجوهر الوحداني المتصل في حد ذاته
لوكان قابلا بذاته لكان تفريق الجسم الى جسمين
اعداما للجسمية بالكلية وايجادا لجسمين آخرين وذلك من كتم العدم
لان الجسم المتصل في حد ذاته اذا كان ذراعين مثلا
فاذا طرء عليه الانفصال وحصل هناك جسمان
كل واحد منهما ذراع فح لا يكون ذلك المتصل الواحد
الذي كان ذراعين بل منفصلا باقيا بذاته ضرو
رة ولم يكن هذان القسمان موجودين فيه والا لكان
ذا مفصل بالفعل لا متصلا في حد ذاته فقد عدم
ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلان آخران من
كتم العدم فلا بد هناك من شيء آخر مشترك بين المتصل
الاول وبين المتصلين ولابد ان يكون ذلك
الشيء باقيا بعينه في الحالتين لئلا يكون التفريق اعداما
بالكلية ايضا فيكون ذلك الباقي بعينه موجبا
لارتباط القسمين بذلك الجسم المقوم ويكون
مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتصلين منفصلين منفصلا

متصلا متعددا كل من ذلك المتعدد متصل
واحد فلا يكون ذلك الشيء في نفسه واحدا و
لا متعددا ولا متصلا ولا منفصلا بل هو في
ذاته تابع لذلك الجوهر المتصل في ذاته يكون
واحدا بوحدته ومتعددا بتعدده ومتصلا
مع كونه متصلا واحدا ومنفصلا مع تعدده
وانفصال بعضه عن بعض واذا كان ذ لك
الشيء مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع
المتعدد متصلا متعددا كان المتصل الواحد المتعدد منفصلا
مختصا به ناعتا له فيكون محل المتصل الواحد حال
الاتصال وللمتصلين حال الانفصال فيكون
جوهرا قطعا فهذا الجوهر الذي هو محل الجوهر
المتصل في حد ذاته هو المسمى بالهيولى الاولى
وذلك الجوهر المتصل يسمى صورة جسمية والجسم
المطلق مركب منهما والقول فيه بحث اذ
لا بد بيان حلول الصورة الجسمية في الهيولى من حلول
اثبات ان الصورة نعت للهيولى لكان

البياض نعت للجسم وللمحكي ماذكروه من ان
الصورة واسطة لاتصاف الهيولى بالوحدة
والكثرة والاتصال والانفصال والا لزم ان يكون
الجسم حالا في العرض القائم به لان الجسم واسطة
لاتصاف ذلك العرض بالتحيز بالعرض ويمكن
ان يجاب عنه بان حلول العرض في شيء يقتضي ان
يكون الاول نفسه نعتا للثاني وحلول الجوهر
في الشيء يقتضي ان يكون جميع النعوت الثابتة للحال
[illegible] بالذات نعوتا للثاني بالعرض والجسم ليس
واسطة لاتصاف العرض بجميع نعوته وقولهم الا
اختصاص الناعت يشمل القسمين واعلم ان هذا ماذكره
مذهب المشائين كارسطو والشيخين ابي نصر وابي علي
واما الاشراقيون كافلاطون والشيخ المقتول فذهبوا
الى ان الجوهر الوحداني المتصل في حد ذاته متمايز بذاته
غير حال في شيء آخر لكونه متحيزا بذاته وهو الجسم المطلق
فهو عندهم جوهر بسيط لا تركيب فيه بحسب الخارج
اصلا وقابل لطريان الاتصال والانفصال مع بقائه

في الحالين في ذاته وهو من حيث جوهره
وذاته يسمى جسما ومن حيث قبوله للصورة
النوعية التي لانواع الجسم يسمى هيولى واذا
ثبت ان ذلك الجسم مركب من الهيولى
والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها
مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة
المقدارية اي الصورة الجسمية اما ان يكون
بذاتها غنية عن المحل او لم يكن والاول و
الا لاستحال حلولها في المحل المستلزم لافتقارها
اليه لان الغني بذاته عن الشيء استحال حلوله
فيه فتعين افتقارها بذاتها الى المحل وفيه نظر لانه
لا يلزم على تقدير عدم الغنى الذاتي الافتقار الذاتي
لاحتمال ان لا يكون الشيء غنيا لذاته عن المحل ولا
محتاجا لذاته اليه بل يعرض كل منهما له عن علة
قال شارح المواقف لا واسطة بين الحاجة
والغنى الذاتيين فان الشيء اما ان يكون لذاته محتاجا
الى المحل او لا واذا لم يكن محتاجا اليه لذاته كان

مستغنيا عنه فى حد ذاته اذ لا معنى للغنى سوى
عدم الحاجة اقول فيه بحث لانه ان
اراد من المستغنى عن المحل فى حد ذاته ما تكون
ذاته علة لعدم احتياجه الى المحل فالشرطية
ممنوعة لجواز ان لا يكون الشى علة للاحتياج
ولا لعدمه وان اراد ما لا يكون ذاته علة
لاحتياجه الى المحل سواء كان علة لعدم احتياجه
اليه او لا فلا نم استحالة حلول الصورة
فى المحل على تقدير الغنى الذاتى لاحتمال ان يكون
غير الصورة علة للاحتياج فكل جسم مركب
من الهيولى والصورة هذا الحكم موقوف على
اثبات ان الصورة الجسمية ماهية نوعية
اذ يحتمل ان يكون جنسا او عرضا عاما ويجوز
اختلاف مقتضاها فى افرادها واستدل الشيخ
فى الشفا على ذلك بان جسمية اذا خالفت جسمية
اخرى فكان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك باردة
او هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة عنصرية

الى

الى غير ذلك من الامور التى تلحق الجسمية من خارج
فان الجسمية امر موجود فى الخارج والطبيعة الفلكية
مثلا موجود اخر فتنضاف هذه الطبيعة فى الخارج
الى الطبيعة الجسمية الممتازة عنها فى الوجود بخلاف
المقدار مثلا فانه مبهم لا يوجد فى الخارج ما لم
يتنوع بفصول ذاتية بان يكون خطا او سطحا
مثلا وكل ما كان اختلافه بالخارجيات دون الفصول كان
طبيعة نوعية وفيه نظر لجواز ان يكون جسمية
الفلك المنضمة فى الخارج الى الطبيعة الفلكية مخالفة
فى الحقيقة لجسمية العناصر المنضمة فى الخارج الى
الطبيعة العنصرية ويكون مطلق الجسمية عرضا
عاما او طبيعة جنسية مشتركة بين الجسميات المختلفة
الحقايق والمحصل ما به التخالف بين الجسميات فى
تلك الامور الخارجة عنها المنضافة اليها يجب
للخارج ممن لا بد له من دليل وقد يقال
هب ان الجسمية طبيعة نوعية لكن لا نم
وجوب تساوى افرادها فى الحاجة الى المادة

للشخصها وانما يكون كذلك لو كا[illegible] جة الى المادة
لذاتها وهو ممنوع لجواز ان يكون [illegible] الى التشخصها
فان الطبيعة النوعية مختلفة با[illegible] ان الطبيعة
الجنسية مختلفة بالفصول فكما جاز [illegible] ومقتضى
الطبيعة الجنسية بحسب اختلاف الفصول فلم لا
يجوز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية بحسب اختلاف
التشخصات ويجاب بانا نعلم بالضرورة ان الحاجة الى المادة
ليست من جهة هذه الجسمية وتلك الجسمية انما هي
طبيعة الجسمية وهذيتها فلما لم يكن للهذية دخل
في الحاجة الى المادة كان الحاجة الى المادة لا يعرضها الا لذاتها
فاما **فصل** في بيان ان الصورة الجسمية
لا تتجرد عن الهيولى لا يخفى عليك ان هذا المقصد
ومقصد الفصل السابق متحدان في المآل لانها لو
وجدت بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما
ان يكون متناهية او غير متناهية لا سبيل الى الثاني
لان الاجسام ابعادها الابعاد ولا يخلو بعد كلها
متناهية والا لامكان ان يخرج من مبدأ واحد امتد



ادان على التسوي واحد كانهما ساقا مثلث وكلما كانا
اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النها
ية لامكن بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا
بين حاصرين هف اعترض عليه الشيخ في
الشفا بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين
غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى النهاية
لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد
الى غير النهاية بل كل بعد نفرض فهو لا يزيد على
بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناهي
بقدر متناه لا بد ان يكون متناهيا وهذا كالعدد
يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان من كل مرتبة
في النظام الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى
تحتها الا بواحد وقيل وان شئت فرضت الانفراج
بقدر الامتداد فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين
حاصرين لو وصل الاشرة فيه لا نظر اذ المحال انما نشأ من
فرض امرين متناقضين كفرض وجود زيد وعدمه
فان وجود خط واصل بين الضلعين يستحيل مع عدم





متناهيتين فان الخط الواصل بينهما انما يصل بين نقطتين
منهما فهما ينتهيان بتينك النقطتين كيف لا ويكون
كل منهما محصورا بين الآخر في ذلك الخط الواصل وقيل
لا ينصح هذه المقدمة حق الانضاح بحيث يندفع
عنها المنع المذكور الا بتمهيد مقدمات ثلث الاولى ان
الخطين الممتدين من مبدأ واحد الى غير النهاية يمكن
ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية يجب البعد منها
بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدأ واحد مثلا
نقطة آ خطان مستقيمان غير متناهيين امكن ان يفرض
على الخطين نقطتين متساويتي البعد عن نقطة آ
كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان
متساويا لكل من خطي آب اج حتى يكون آب ج
مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع
ذراع واحد وان يفرض عليهما نقطتين اخريين متساويتي
البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون
بعدهما عن ب ج كبعدي ب ج عن آ ويكون كل
من آد آه ذراعين حتى لو وصلنا بين نقطتي ده



بخط ده لكان كل ضلع من مثلث آده ذراعين
وان يفرض عليهما نقطتين اخريين على الوجه
المذكور كنقطتي و ز ويصل بينهما بخط و ز حتى يكون
كل من اضلاع آوز ثلثة اذرع ثم يفرض ح ط
ثم ى ك ثم ل م ثم ن س ويصل بينهما بخطوط
ح ط ى ك ل م ن س على الوجه المذكور
وهكذا الى غير النهاية وليسم خط ب ج البعد
الاصل والذي بعده اعني ده البعد الاول و ز
البعد الثاني و ح ط البعد الثالث وعلى هذا
الترتيب الثانية ان كلا من تلك الابعاد
مشتمل على البعد الذي قبله وعلى زيادة ذراع
مثلا البعد الاول اعني ده مشتمل على البعد الاصل
اعني ب ج وزيادة ذراع والبعد الثاني اعني
و ز مشتمل على ده وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية
فكل من بعد الابعاد المفروضة فوق الاصل
مشتمل عليه وعلى زيادة فههنا زيادات غير متناهية
بعدد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد الاصل

الثالثة ان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية فلها موجودة فى بعدٍ واحدٍ فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد فى تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد فيلزم من هذا تناهى الخطين على تقدير عدم تناهيهما وانه محال مثلا الزيادتان الموجودتان فى البعد الاول والثانى موجودتان فى البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد الثانى المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتيهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلث الموجودة فى البعد الرابع وهكذا الى ما لا نهاية له واذا تمهدت المقدمات الثلث فنقول ان امتد الخطان الخارجان من مبدء واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد بينهما غير متناهية متزايدة بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية فبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات

متزايدة بقدر

الغير

الغير المتناهية غير متناه فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه محصور بين الحاصرين فثبت ما ادعيناه من اللازمة واندفع المنع المذكور وفيه نظر من وجهين الاول انه لا يلزم من المقدمة الثالثة وجود بعد واحد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية الا انا لو سلمنا انه اذا كان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية فى بعد يجب ان يكون مجموع تلك الزيادات فى بعد لجواز ان لا يكون الحكم على كل واحد حكما على الكل المجموعى فان كل واحد من الانسان يشبعه هذا الرغيف ويشبعه هذه الدار والمجموع ليس كذلك وقد يقال اذا ثبت حصول كل مجموع موجود فى بعد وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا فى بعد وفيه بحث لانه ان اراد بالمجموع المتناهى فلم ان كل مجموع متناه فهو فى بعد لكن لا يلزم ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية فى بعد وان اراد

فى بعدٍ واحدٍ والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية صح

المجموع صح

به مطلق المجموع سوا كان متناهيا او غير متناه فلا نم
ان كل مجموع ثنى بعد الثانى انه لا فائدة فى فرض
تساوى الزيادات لان البعد المشتمل على الزيادات
الغير المتناهية غير متناه سوا كان تلك الزيادات
متساوية او متناقصة او متزايدة لانها زيادات
مقدرية كلما تزداد يزيد المقدار فلما ازدادت الى
غير النهاية يكون البعد المشتمل عليها غير متناه بالضرورة
وقد يقال الزوايد على سبيل التناقص لا يفيد اذ لا يجب
ان يكون البعد المشتمل على الزيادات المتناقصة الغير
المتناهية غير متناه لانا اذا فرضنا خطا بمقدار شبر
ونجعل البعد الاصل نصفه ثم نصف النصف ثانيا
ونزيد على البعد الاصل حتى يكون بعدا اولا
ثم ننصف نصف النصف ونزيد على البعد
الاول ويصير بعدا ثانيا فهكذا يمكن تنصيف الباقى
الى غير النهاية لان الخط قابل للقسمة الى ما لا يتناهى
ومع ذلك لا يكون البعد المشتمل على جميع تلك الزيادات

شبرا واحدا بل انقص منه واما اذا كان الزوايد
على سبيل التساوى او التزايد فهو يفيد المطلوب
وانما اقتصر على الاول لان المثل موجود فى
الزوايد فاذا علم حصول المط من اعتبار المثل
علم حصوله من الزوايد بطريق الاولى بدون
العكس وفيه بحث لان الخط وان كان قابلا
للقسمة الى غير النهاية لكن خروج جميع الاقسام
الى الفعل محال ولو فرض خروج جميع الاقسام الى
الفعل كان البعد المشتمل على تلك الزيادات
الغير المتناهية غير متناه ضرورة ان المقدار يزداد
بحسب ازدياد الاجزاء فاذا كان الاجزاء غير متناهية
فيكون البعد غير متناه فيكون ما لا يتناهى محصورا بين
حاصرين واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول
فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او
حدود فيكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة
من احاطة الحد الواحد او الحدود الحدين
او اكثر من حد بالمقدار اى الجسم التعليمى او السطح
فان اطراف الخطوط اعنى النقط لا يتصور احاطتها

احاطتها بها اصلا والمراد بالاحاطة هنا هو الاحاطة
التامة ليخرج الزاوية فانها على الاصح هيئة وكيفية عارضة
للمقدار من حيث انه محاط بحدٍّ واكثر احاطة غير تامة
مثلا اذا فرضنا سطحا مستويا محاطا بخطوط ثلثة مستقيمة
فاذا اعتبر كونه محاطا بالخطوط الثلاثية كانت الهيئة
العارضية له بهذا الاعتبار هي الشكل واذا اعتبر منها
خطان متلاقيان على نقطة منه كانت الهيئة العارضة
له بهذا الاعتبار هي الزاوية هذا ما اشتهر بينهم ويلزم
منه ان لا يكون لسطح الكرة وامثاله شكل والاولى ان
يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة للمقدار من جهة الاحاطة
سواء كانت احاطة المقدار به او احاطته بالمقدار ليشمل
ذالك المحيط الدائرة وامثاله ايضا وقد يقال انما يلزم
تشكل الصورة اذا كانت متناهيه في الجميع الجهات لم يثبت
ذالك مما ذكره من الدليل لانه لو فرض اللاتناهي من جهة
فقط لم يمكن وجود خطين يخرجان من نقطة واحدة
وينفرجان متزائدين الى غير النهاية ضرورة توقف امكان
انفراجهما كذالك على اللاتناهي في العرض واقول لا حاجة
لنا الى اثبات تشكلها فانها اذا كانت متناهيه ولو في

جهة

في جهة واحدة لكانت لها هيئة مخصوصة من جهة ذالك
التناهي فننقل الكلام الى تلك الهيئة فذلك الشكل
اما ان يكون للجسمية اي الصورة الجسمية لذاتها
من حيث هو هو والا لكانت الاجسام كلها متشكلة
بشكل واحد او بسبب لازم للجسمية فكذلك او بسبب
عارض لها وهو ايضا محال والا لامكن زواله اي العارض
او الشكل فامكن ان تتشكل الصورة بشكل آخر فيكون قابلة
للانفصال فقد يقال لا نم ان تبدل الشكل
انما يكون بالانفصال فان الامر المتصل كالمدر
اذا كعب يتغير تشكله من غير فصل واجيب بانه
اذا لم يكن هناك انفصال فلا بد من انفعال
وهو من لواحق المادة وتوضيحه على ما حرره ان
في الجسم فعلا وانفعالا ولا يجوز ان يكون امر واحد
فاعلا ومنفعلا ففي الجسم امران يفعل باحدهما
وينفعل بالاخر فالاعراض الانفعالية تابعة للمادة و
الفعلية تابعة للصورة وهذا منقوض اما اجمالا فبان
النفوس يفعل فيما تحتها من الابدان وينفعل عما فوقها

فهما من المبادى العالية مع انها غير مادية واما انفصالا
فلجواز ان يكون الفاعل والمنفعل واحدا من جهتين
فكلما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة
المناسبة واما ان نقول فهو مقارن للهيولى فيكون
الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها هف
لعلك تقول الحصر ممنوع لاحتمال ان يكون ذلك الشكل
للجسمية مع لازمها او مع عارضها او للازمها مع عارضها
او لمجموع الثلث او للمباين وحده او مع غيره فاقول
لو كان للاول لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل
واحد ولو كان لاحد من الثلث التالية لذلك
لامكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر واما المباين
فمعلوم بالضرورة انه لا يكون علة لشكل معين
للصورة الا بواسطة خاصة هناك فاما ان يكون
مع الرابطة كافيا في تحقق ذلك الشكل او لا
على الاول ان كان ممتنع الزوال تشكل الشيء دائما ب
الامور المذكورة الى الرابطة والا فيلزم المحذور الثاني
قطعا على الثاني ان كان كل من المباين والعاقل ممتنع

الزوال لزوال الرابطة بين كل تلك الامور والا
فيلزم المحذور الثاني ولما كان نفي هذه الاحتمالات
ظاهرا مما ذكره المصادى تأمل لم يتعرض له فان
قلت لم لا يجوز ان يكون المباين الممكن الزوال علة
للتشكل والصورة معا فيبقى والجسم يزول الصورة
ايضا ولا يبقى متشكلة بشكل آخر قلت المباين ان
كان مجردا فابدي والا لاستحال ان يكون علة
للصورة على ما قرروه في بحث اثبات العقل نعم
يمكن المناقشة ههنا باحتمال ان يكون الشكل
لتشخص الصورة اللهم الا ان يقال الشكل علة
للتشخص كما ذهب اليه بعضهم وسيأتي الكلام فيه
وقد يقال لتوجيه هذا المقام ان الشكل المعين الحا
صل للصورة لا بد له من مخصص فيها اذ نسبة
الفاعل الى جميع الاشكال على السوية فذلك المخصص
اما هو الجسمية او لازمها او عارضها وكانه مبني
على ما ذهبوا اليه من ان الهيولى العنصرية والصورة
والاعراض والنفوس فايضة عن العقل الفعال
واعد لنا عنه لانهم ما اقاموا دليلا على القاعدة

المذكورة على انهم متزلزلون فی تلك القاعدة
فيسندون الافعال الى غير العقل الفعال ايضا
كما يظهر بالرجوع الى الصورة النوعية والمزاج
والميل **فصل** في ان الهيولى لا تتجرد
عن الصورة لانها لو تجردت عن الصورة
فاما ان تكون ذات وضع اى قابلة للاشارة الحسية
او لا يكون لا سبيل الى كل واحد من القسمين
فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا
سبيل الى الاول فلانها ح اما ينقسم او لا لا سبيل
الى الثاني لان كل ما له وضع فهو منقسم اى قابل
للانقسام على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى لا
يخفى عليك انه لم يرد المتبادر من عبارته فهو
هو ان كل شئ له وضع فهو قابل الانقسام سوا
كان جوهرا او عرضا لانهم قائلون بوجود النقطة
ولم يمر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ما يدل على ان
كل جوهر ذي وضع فهو قابل للانقسام والدلائل
لم تدل على ان كل عرض ذي وضع فهو ايضا كذلك
اذ لا امتناع في تداخل النقاط قطعا فمراده ان كل

جوهر

جوهر له وضع فهو ايضا قابل للانقسام وح لا يتم
الكلام الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر وقد استدل
عليه تارة بانها محل للصورة الجسمية وقد اشرنا اليه
مع ما عليه وتارة بانها جزء للجسم الذي هو جوهر
هذا مردود لان الهيئة المخصوصة جزء للسرير
مع انها عرض ولا سبيل الى الاول لانها اما ان ينقسم في
جهة واحدة فقط فيكون خطا جوهريا او في جهتين
فقط فيكون سطحا جوهريا او في ثلث جهات
فيكون جسما اقول لا يخلو الكلام في هذا
المقام عن اضطراب اذ لا شبهة في ان الشق الثاني
من الترديد الاول هو عدم الوضع مطلقا
فان اراد بالشق الاول ذات الوضع في الجملة فلا نم
ان ما له وضع في الجملة ينقسم في الجهات الثلث
منحصر في الجسم وان اراد ذات الوضع مع علم مساعدة
اللفظ لم يكن ذلك الترديد حاصرا ويجب ايضا حمل
الجسم ههنا على الصورة الجسمية بناء على انها الجسم
في بادى النظر كما حمله شارح المواقف في هذا
المقام عليها وهو غير ملايم لما سيجى من انها لو كانت

جسما كانت مركبة من الهيولى والصورة وكل واحد
منها باطل اما انه لا يجوز ان يكون خطا فلان وجود
الخط على سبيل الاستقلال اى الجوهرى مح لانه اذا انتهى
اليه طرفا السطحين قيدها بعضهم بمستقيمى الاضلاع
اقول هذا القيد مضر لنا لانه لا يتم المطلوب
الا بابطال الخط الجوهرى مطلقا سواء كان مستقيما
او غيره وهذا مخصوص بابطال مستقيم منه على انه يكفى
فى ذلك استقامة ضلع من كل واحد منهما ولا حاجة
الى استقامة جميع اضلاعهما فاما ان يجب تلاقيهما
او لا يجب لا جائز ان لا يجب والا لزم تداخل
الخطوط وهو محال لان كل خطين مجموعهما اعظم من
الواحد والتداخل يوجب خلافه هف قيل ان اراد
كل خطين فهما اعظم من احدهما فى جهة الطول
فمسلم لكن ليس الكلام فى اجتماعهما فى الطول بل فى العرض
وان اراد فى جهة العرض فممنوع اذ لا عظم للخط فى تلك
الجهة وتوضيحه ان امتناع التداخل انما هو فى المقادير
من حيث هى مقادير فما لا مقدار له اصلا لا يمتنع التداخل فيه
[illegible] بوجه من الوجوه فما له فى جهة واحدة امتنع التداخل

فيه بوجه من الوجوه فما له مقدار فى جهة واحدة
امتنع التداخل فيه من تلك الجهة فقط وماله
مقدار فى جهتين فقط التداخل فيه من تينك
الجهتين فقط دون الجهة الثالثة وماله مقدار
فى الجهات الثلث امتنع التداخل فيه بالكلية فان
قلت فعلى ما ذكرت لا يمتنع التداخل فى الاجزاء التى لا
تتجزى اذ لا مقدار لها اصلا قلت الحكم بامتناع التداخل
فيها انما هو على تقدير تركب الجسم منها اذ على هذا التقدير
لو تداخلت لم يحصل من انضمام بعضها الى بعض ماله
مقدار فى جهة فضلا عما له مقدار فى الجهات الثلث
انتهى كلامه واقول اذ فرض الخط الجوهرى بين الخطين
الجوهريين اى بين جسمين فالتداخل هناك محال قطعا
كما صرح به شارح المواقف قدس سره حيث قال
لبيان استحالة التداخل بين الاجزاء التى لا تتجزى ان بك
بديهة العقل شاهدة بان المتحيز بذاته يمتنع ان يتداخل
مثله بحيث يصير حجمهما معا كحجم الواحد منهما وقد ظهر
منه ان قوله الحكم بامتناع التداخل انما هو على تقدير

تركب الجسم منها امر ضروري لان تداخل تلك الاجزاء
محال في نفسها سواء تركب الجسم منها اولا والتفصيل ان
يقال البديهة تحكم بان تداخل الجواهر محال مطلقا
واما تداخل غيرها فعلى ما فصله المعترض فلا يحسن
قوله امتناع التداخل انما هو في المقادير من حيث هي
من حيث هي مقادير نعم امتناع التداخل وقد يجاب
عن اصل الاعتراض بان هذا الناظر معترف بان
مجموع الخطين اعظم من احدهما في الطول فلو تداخل
الخط المستقيم المتوسط بين الخطين العرضين في
احدهما لم يكن المتداخلان معا اطول من احدهما
والا لم يكن الخط المستقيم متوسطا بينهما بل يقع خارجا
عنهما لكن المفروض انه متوسط هف اقول
فساده ظاهر لان الناظر معترف بان كل خطين
مجموعهما اعظم من الواحد اذا كانا متلاقيين في
الطول واما اذا كانا متلاقيين في العرض فلا
ولا جائز ان يجب والا لانقسم الخط في جهتين
لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الآخر

وهو محال واما انه لا يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا
فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما
او لا يجب وكل واحد منهما باطل على ما مر في الخط واما انه لا
يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة
من الهيولى والصورة واما انه لا سبيل الى الثاني
فلانها اذا كانت غير ذات وضع فاذا اقترنت بها الصورة
الجسمية وصارت ح ذات وضع بالضرورة فاما ان لا تحصل
في حيز اصلا او تحصل في جميع الاحياز او تحصل في بعض
الاحياز دون البعض قيل عليه يجوز ان لا يقترن
بها الصورة ابدا واجيب بانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل
الصورة لم يكن هيولى بل من المفارقات وان قبلتها
فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها والممكن ما لا
يلزم منه محال لكن عروض الصورة لها مستلزم للمحال
لا يقال الممتنع بالغير يمكن ان يستلزم ممتنعا بالذات كما ان
عدم العقل الاول يستلزم عدم الواجب وهو ممتنع
لذاته لانا نقول الممتنع بالغير انما يستلزم ممتنعا بالذات

من حيث انه ممتنع فان استلزام عدم العقل
عدم الواجب من حيث انه ممتنع بوجود الوا
جب واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الا
مور الخارجة فلا يستلزم المحال والا لم يكن
ممكنا بالذات وهنا كذلك لان الهيولى
المجردة اذا نظر اليها في حد ذاتها من غير نظر الى
وفرض لحوق الصورة اياها يلزم منه المحال وقد
يجاب ايضا بان الكلام في هيولى الاجسام
كانت مقترنة بالصورة في اصل الفطرة غير منفكة
عنها كما هي الآن او كانت في اصل الفطرة مجردة ثم
اقترنت بالصورة والاول والثاني محال لان البد
يهية والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد
من الاحياز ممكن لان الهيولى على ذلك
التقدير نسبتها الى جميع الاحياز على السوية وكذ
لك نسبة الصورة الجسمية فانها تقتضي حيزا مطلقا
لا معينا فلو حصلت في بعض الاحياز دون

بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال قيل يجوز
ان يقتضيه الصورة النوعية المقارنة للصورة
الجسمية على ما سبذكرها واجيب بان الصورة النوعية
ان اقتضت مكانا كليا لكن نسبتها الى جميع اجزائه واحدة فلا
يصلح مخصصة للهيولى بجزء معين منها ولك ان تقول
يجوز ان يقال ان الهيولى صورة اخرى او حال من
الاحوال تعين بها بعض اجزاء المكان الكلي وايضا
قد يكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي فلا احتياج
في التخصيص الى غير الصورة النوعية وقد يجاب
بان الهيولى اذا حصلت في بعض الاحياز فلا بد
من ان يتخصص كل جزء من اجزائها بجزء معين من
اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا يقتضي ذلك
لان نسبتها الى جميع الاجزاء على السوية فتخصيص
الاجزاء مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح
قطعا ولا يبعد ان يقال ان الهيولى المقارنة
للصور المنصلة متصلة فتكون اجزاؤها مفروضة

لا موجودة في الخارج فلا تقتضي مكانا وقد جاز ان
يكون هناك حالة مخصصة للهيولى بوضع
معين ولا يلزم الاعتراض على هذا التقدير
بان يقال ان الماء اذا انقلب هواء او على العكس
صار المنقلب اولى بموضع من اجزاء الحيز الطبيعي
لما انقلب اليه مع تساوي نسبته اليها فكذلك الهيولى
بعد مقارنة الصورة اولى بجزء مع تساوي نسبتها
الى جميع الاحياز لان الوضع السابق يقتضي الوضع
اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح اي اذا انقلب
مثلا جزء من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب
في الموضع الطبيعي للماء انتقل الى اقرب مواضع الهواء
من ذلك الموضع الى الهواء ثم استقر فيه بعد
طبعا فالحصول في ذلك الموضع مرجح ولا يتصور
ذلك في الهيولى التي لا وضع لها اصلا **فصل**
في اثبات الصورة النوعية وهي التي يختلف
بها الاجسام انواعا اعلم ان لكل واحد من الاجسام

الطبيعة صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان
اختصاص الاجسام ببعض الاحياز باقتضائه السكون
عند حصوله فيه والحركة اليه عند خروجه
عنه دون بعض بل السابق اليه ليس لامر خارج
عن الجسم بالضرورة ولا للهيولى لانها قابلة فلا تكون
فاعلة لما سيجيء وايضا هيولى العناصر مشتركة لانقلاب
بعضها بعضا فلا يكون مبدأ الامور المختلفة فح
اما ان يكون للجسمية العامة اي الصورة الجسمية
المتشابهة في جميع الاجسام او لصورة اخرى لا
سبيل الى الاول والا اشتركت الاجسام كلها في ذ
ذلك فتعين الثاني وهو المط لا يخفى عليك
انه لا يثبت لاختصاص الاجسام بصورها النوعية
من سبب وقد ذهبوا الى ان الاختصاص في
الاجسام العنصرية لان المادة العنصرية قبل حدوث
كل صورة فيها كانت متصفة بصورة اخرى لاجلها
استعدت لقبول الصورة اللاحقة واما في الاجسام
الفلكية فلان لكل فلك مادة مخالفة بالماهية لمادة

الفلك الاخرى وكل مادة فلكية لا تقبل الا الصورة التي
حصلت فيها وقيل لم لا يجوز ان يكون الاختصاص
بالاثار في العنصريات لان مادتها قبل الاتصاف
بكل كيفية كانت موصوفة بكيفية اخرى لاجلها
استعدت لقبول كيفية اللاحقة وفي الفلكيات لان
مادة كل فلك لا تقبل الا كيفيتها الحاصلة بها فلا
يحتاج الى اثبات الصورة النوعية وقد يجاب
بانا نعلم بديهة ان حقيقة النار مخالفة لحقيقة
الماء فلا بد من اختلافهما بامر جوهري مختص به
واعلم ان دليلهم لو تم لدل على ان لا اثار الجسم
مبدا فيها واما ان ذلك المبدا واحد او متعدد فلا
دلالة عليه ولعلهم انما اقتصروا على الواحد لعدم
احتياجهم الى الزايد فان قيل هذا مناف لقولهم الواحد
لا يصدر عنه الا الواحد قلنا امتناع صدور
المتعدد من الواحد مشروط بعدم تعدد الجهات
في الواحد والصورة النوعية وان كانت امرا واحدا

بالذات الا انها متعددة بالجهات يقتضي بكل جهة
ما يناسبها هداية تزيل الاشتباه في كيفية التلازم
المذكور للهيولى والصورة اعلم ان الهيولى ليست
علة للصورة لانها لا تكون موجودة بالفعل قبل
وجود الصورة لما مر ان اراد ان الهيولى لا يتقدم
على الصورة تقدما ذاتيا فرد عليه ان الثابت فيما سبق
هو ان الهيولى يمتنع انفكاكها عن الصورة ولا يظهر
منه الا ان الهيولى لا يتقدم على الصورة تقدما
زمانيا واما انها لا يتقدم على الصورة تقدما ذاتيا
فغير معلوم منه وان اراد انها لا يتقدم على الصورة
تقدما زمانيا فهو وان اراد بقوله والعلة الفاعلية
للشيء يجب ان يكون موجودة قبله انها يجب تقدمها
على المعلول بالذات فمسلم لكن لا يحصل المطلوب من
المقدمتين وان اراد انها يجب تقدمها بالزمان
فممنوع فان الواجب والعقل الاول متساويان بحسب
الزمان بحسب الزمان والصورة ايضا ليست

مع

علة للهيولى لان الصورة انما يجب وجودها بالشكل
او بالشكل قيل لانها ليست علة فاعلية للشكل و
الا لاشتركت الاجسام كلها في الشكل على ما يشاء
ولا علة قابلية لان القابل هو الهيولى فلا يتقدم
بوجوب وجودها الفائض عن العلة المفارقة
على الشكل فوجب وجودها مع الشكل ان لم يتوقف عليه
او يتوقف اقول فيه نظر لانه لا يلزم من نفي ان يكون
الصورة علة فاعلية او قابلية للشكل نفي عليته مطلقا لجواز ان
يكون شرطا فلا يلزم نفي تقدمها على الشكل وايضا ما بينه
فيما سبق هو ان الصورة لو كانت علة تامة للشكل لزم
الاشتراك المذكور لا انها لو كانت علة فاعلية لزم ذلك
بل هو خلاف الواقع وقد يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة بسبب
احاطة الحد او الحدود بالمقدار وتلك الهيئة متاخرة عن
وجود المقدار الذي هو المحدود وهو متاخر عن الجسم
المتاخر عن الصورة لوجوب تاخر الكل عن الجزء فاذن الشكل
متاخر عن الصورة بهذه المراتب فكيف يقال انها مع الشكل
او متاخر عنه واجاب عنه المحقق الطوسي ره بان هذا

البيان يفيد تاخر الشكل عن ماهية الصورة لا عن الصورة
المتشخصة والذي ندعيه عدم تاخر الشكل عن الصورة المتشخصة
لاحتياجها في تشخصها الى التناهي والتشكل والابعاد
يحتاج الشيء في تشخصه الى ما يتاخر عن ماهيته كالجسم المحتاج
في تشخصه الى الاين والوضع المتاخرين عنه فاذن
التناهي والتشكل غير متاخرين عن الصورة من حيث
هي متشخصة وان كانا متاخرين عن ماهيتها هذا والا
نسب ان يقال لان الصورة متاخرة عن الشكل قطعا
ولقائل ان يقول احتياج الصورة في تشخصها اليهما غير معقول
لانه ان كان الى الجزئي منهما لزوال التشخص بزواله وليس
كذلك فان الشمعة المتشخصة المعينة باقية مع تبدل
افراد التناهي والتشكل عليها وان كان الى الكلي منهما فذلك
باطل قطعا فانا نعلم بالضرورة ان ضمام الشكل الكلي
مثلا الى الصورة لا يفيد تشخصها والشكل لا يوجد
قبل الهيولى فهي اما متقدمة عليه او معه فلو كانت
الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة

على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على الشكل
بالذات او معه بحكم المقدمة الثانية فكانت الصورة
متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على
المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع الشيء متقدم
عليه هف بحكم المقدمة الاولى وانت تعلم
ان الحكم بالمتقدم على ما مع الشيء متقدم على ذلك
الشيء الظاهر صحته في التقدم والمعية الذاتيين و
وقد يقال الهيولى متقدمة على الشكل قطعا
بناء على ان الشكل اللازم انما هو المحتاج الى الهيولى
وح لا يحتاج الى المقدمة الممنوعة فاذن وجود
كل منهما عن سبب منفصل هذا مبني على ما زعموا
من المتلازمين يجب ان يكون احدهما علة
موجبة للآخر او يكونا معلولي علة موجبة لهما
ليتحقق التلازم اذ العلة الموجبة ما يمتنع تخلف
المعلول عنه سواء كانت علة تامة او جزءا الجزء
منها فهي مستلزمة للمعلول وبالعكس واحدا

المعلولين

المعلولين مستلزم للعلة وهي للمعلول الآخر وبالعكس
وههنا بحث لانه ان اعتبر في العلة الموجبة الايجاد
فلا نسلم انه اذا لم يكن احد المتلازمين علة موجبة
للآخر ولم يكونا معلولي علة موجبة لهما لزم انفكاك
احدهما عن الآخر فقط ولم يعتبر لم يلزم ان
يكون الهيولى فاعلة على تقدير كونها موجبة فلا يكون
وصف العلة بالفاعلية فيما سبق مناسبا للمقام وليست
الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها
لا تتقوم بالفعل بدون الصورة اي بدون ماهيتها فهي
تستحفظ المادة بتوارد افرادها عليها ولو زالت
صورة عنها اخرى بدلها عن المادة فتلك الصورة
المتواردة عليها كالدعائم يزال واحدة منها عن السقف
ويقام مقامها دعامة اخرى فيكون السقف باقيا
على حاله بتعاقب تلك الدعائم وليست الصورة
ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا
انها لا توجد بدون الشكل المفتقر الى الهيولى

ولم يقترن صعدة

فالهيولى يفتقر الى الصورة فى وجودها وبقائها اه
اقول فيه بحث اذ لو كان ما ذكره كافيا لاثبات
ان الهيولى مفتقرة ايضا الى الهيولى فيلزم ان تبين
ايضا ان الصورة لا توجد بالفعل بدون الهيولى و
قد يقال هذا مناف لما سبق من ان الصورة
ليست علة للهيولى اذ لا معنى للعلة الا ما يحتاج
اليه الشئ فى تحققه فلو افتقرت الهيولى الى الصورة
فى الوجود لكانت الصورة علة لها والجواب
ان المراد ههنا ان الهيولى مفتقرة الى طبيعة الصورة
لا الى الصورة المتشخصة لجواز انتفائها مع بقاء الهيولى
والمذكور سابقا هو ان الصورة المتشخصة ليست علة للهيولى
فلا منافاة والصورة يفتقر الى الهيولى فى تشكلها قيل
ولما تغاير جهة التوقف فيهما لم يلزم الدور وقد
رد عليه انه لا يلزم الدور من كون الهيولى
مفتقرة الى الصورة فى التشكل وبالعكس اذ يحتاج كل
منهما لا فى ذاتها بل فى تشكلها الى ذات الاخرى

الى الصورة فى البقاء لكانت الصورة ايضا مفتقرة

لا الى

لا الى تشكلها وقد يجاب بان احديهما اذا كانت علة
لتشكل الاخرى فهى من حيث انها متشخصة يكون متقدمة
على تشكل الاخرى ومن مشخصاتها التشكل فيلزم تقدمها
من حيث انها متشكلة على الاخرى فلو انعكس لزم
الدور والجواب ان التشكل ليس مشخصا بمعنى انه يفيد التشخص
بل انما بمعنى انه لازم للتشخص من حيث هو تشخص
وتقدم العلة يجب ان يكون بذاتها وتشخصها
لا بلوازمها ولا يتوهم ان تقدم الملزوم بالذات يوجب
تقدم اللوازم فان العلة الملزومة لمعلولها متقدمة
عليه بالذات مع استحالة تقدمه على نفسه فصل
فى المكان وهو الخلاء اراد به البعد المجرد عن المادة
واكثر اطلاق الخلاء على المكان الخالى عن الشاغل
او السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح
الظاهر من الجسم المحوى لان الجسم بكليته فى مكان
ملاء له فلم يجز ان يكون المكان امرا غير منقسم لاستحالة
ان يكون المنقسم فى جميع جهاته حاصلا واحدا

فصل

فيه بتمامه فيما لا ينقسم وان لا يكون امرا
منقسما في جهة واحدة فقط لاستحالة كونه
محيطا بالجسم بكليته فهو اما منقسم في جهتين
او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان
ولا يجوز سطحا عرضيا لاستحالة الجوهري ان يكون
حالا في المتمكن والا انتقل بانتقاله فلم يحويه بل
يجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن
في جميع جهاته والا لم يكن مالئا له فهو السطح
الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر
من الجسم المحوي وهذا هو مذهب المشائين
وعلى الثاني يكون المكان بعدا منقسما في جميع
الجهات مساويا للبعد الذي في الجسم بحيث
ينطبق احدهما على الاخر ساريا فيه بكليته
فذلك البعد الذي هو المكان اما ان يكون
امرا موهوما يشغله الجسم ويملأه على سبيل التوهم
وهذا هو مذهب المتكلمين واما ان يكون امرا

موجودا

موجودا ولا يجوز ان يكون بعدا ماديا قائما حالا
بالجسم والا يلزم من حصول الجسم فيه تداخل
الاجسام فهو بعد مجرد وهذا هو مذهب الاشراقيين
ويسمونه بعدا مفطورا لزعمهم انه فطر عليه
وصحة بعضهم بالمقطور بالقاف اي بعدا له الاقطار وصححه
ويجب ان يكون جوهرا قائما بذاته وتتوارد المتمكنات
عليه مع بقائه فكانه جوهر متوسط بين العالمين تتخصص
اعني الجواهر التي لا تقبل اشارة حسية والاجسام التي تقبل الاشارة
التي هي جواهر كثيفة وح يكون الاقسام الاولية مادية
للجوهر ستة لا خمسة على ما هو المشهور والاول
باطل فتعين الثاني وانما قلنا والاول باطل لانه
لو كان خلاء فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا
موجودا مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول لانه
يكون خلاء اقرب من خلاء فان الخلاء بين الجدارين
اقرب من خلاء بين المدينتين بين البلدين
ويقبل الزيادة والنقصان اعلم ان يكون لا شيئا

محضا قيل قبول الزيادة والنقصان فيه انما هو
على فرض وجوده ولا يلزم منه الا الوجود الفرضي
واما كونه موجودا حقيقة فغير لازم وقد يجاب
عنه بان العلم بالضرورة ان التفاوت بينهما حاصل
مع قطع النظر عن ذلك الفرض اقول ان اراد
الترديد بين اللاشيء في الخارج والموجود فيه
كما هو الظاهر اذ العادة جارية بابطال مذهب المتكلمين
والاشراقيين بوجهين ابطل لما شقي الترديد
الاول بالاول والثاني بالثاني فيلزم ان ما ذكر
الدليل على انه ليس في الخارج لا يدل على انه ليس
لا شيء محض في الامر وان اراد الترديد بين اللا
شيء في نفس الامر مطلقا والموجود فيها فيمنع دائرة
المنافية في الثاني ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد
البعد مجردا عن الهيولى لكان لذاته مستغنيا عن
المحل والالكان لذاته مفتقرا اليه وهذا مناف لتجرده
فاستحالة افترانه بها اي الافتقار هف لانه مفتقر

البعد

البعد في الاجسام وفيه بحث لانه موقوف
على تماثل الابعاد المادية والمجردة مع ان المادية اعراض
والمجردة جواهر وعلى عدم الواسطة بين الحاجة
والغنى الذاتيين وكلاهما ممنوعان فحصل
في الحيز كل جسم فله حيز طبيعي قيل هذا ينتقض
بالجسم المحيط فانه جسم وليس له حيز على تفسيره
السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من
المحوي اذ ليس وراءه جسم آخر نعم له وضع وهو حالة
بالنسبة الى ما في جوفه وقد يجاب عن ذلك بان
الحيز عندهم ما به يتمايز الاجسام في الاشارة الحسية
وهو اعم من المكان لتناوله الوضع الذي يتمايز به
المحدد عن غيره في الاشارة الحسية فهو متحيز وليس
في مكان ولا بعد في ان يكون الحالة التي تميزه
في الاشارة الحسية عن غيره طبيعية له وان لم يكن
شيء من اوضاعه ونسبه بالقياس الى ما تحته
امرا طبيعيا له فان قلت هذا مناف لما صرح به المحقق
في شرح الاشارات من ان المكان عند القائلين
بالجزء الحيز وذلك لان المكان عندهم قريب

من مفهومه العرفي وهو ما يعتمد عليه المتمكن
كالارض للسرير واما الحيز عندهم فهو الفراغ
المتوهم المشغول بالمتحيز الذي لو لم يشغله
لكان خلاء كداخل الكوز للماء واما عند الشيخ والجمهور
من الحكماء فهما واحد فهو السطح الباطن من الحاوي
المماس للسطح الظاهر من المحوي قلت المفهوم
من كلام الشيخ ان الحيز اعم من المكان حيث
قال في موضع من طبيعيات الشفاء لا
جسم الا وله ان يكون له حيز اما مكان
واما وضع وترتيب وفي موضع آخر منها كل
جسم فله حيز طبيعي وان كان ذا مكان فحيزه
مكانه الا انا لو فرضنا عدم تأثير القواسر اي الا
مور الخارجة لكان في حيز معين بالضرورة
وذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته
او لقاسر اي امر خارج وانما فسرنا القاسر بذ
لك اذ لو كان المراد منه ما كان تأثيره على
خلاف مقتضى الطبع لم يكن الترديد حاصرا
لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم تأثير القواسر

فاذن انما يستحقه لطبيعته اذ لا يمكن استناده الى الجسمية
المشتركة لان نسبتها الى الاحياز كلها على السوية ولا
الى الهيولى لانها تابعة للجسمية في اقتضاء حيز
ما على الاطلاق فتعين استناده الى امر داخل فيه
مختص به يعني الطبيعة وهو المطلوب فان قلت تأثير
الفاعل فيه ان كان من الامور الخارجية التي يفرض
خلوه عنها فلا نسلم انه عند تخليته مع طبعه يكون
موجودا فضلا عن ان يكون حاصلا في مكان او
مقتضيا له وان لم يكن موجودا منها جاز ان يكون
حصوله في مكان معين من فاعله فان الاين من
لوازم وجود الجسم ولا يمكن تحقق التأثير في وجود
شيء بدون تحقق التأثير فيما هو لازم وجوده فان
الفاعل اذا اوجد الجسم اوجده في مكان معين
لا محالة قلت هذا وارد على القائل بان المكان هو
البعد واما القائل بانه هو السطح فله ان يمنع ان
الاين من لوازم وجود الجسم كما في المحدد واورد
رد عليها ان تخلية الجسم مع طبعه وان كانت

ممكنة في الذهن نظراً الى ذات الجسم لكنها لما

ان يكون مستحيلة بحسب نفس الامر فلا يمشي الا

ستدلال بها على ان للجسم مكاناً طبيعياً بل على ان له

مكاناً طبيعياً على ذلك التقدير الذي لا يطابق الواقع

ولا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان لانه لو كان

له حيزان طبيعيان فاذا حصل في احدهما وخلي مع

طبعه فاما ان يطلب الثاني ولا فان طلب الثاني

يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذي حصل فيه طبيعياً

لانه هارب منه طالب لغيره وقد فرضناه طبيعياً

هف وان لم يكن طالباً للثاني يلزم ان لا يكون الحيز

الثاني طبيعياً لانه ليس طالباً له حين ما خلي وطبعه

وقد فرضناه طبيعياً هف اورد عليه بان عدم

الطلب للمكان الطبيعي بسبب انه وجد مكاناً طبيعياً

اخر لا يقدح في كون هذا المكان طبيعياً له فان

طلب المكان انما يكون اذا لم يكن وجد المكان

هو مطلوبه وقيل لشرح هذا الكلام لو وجد

لجسم حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معاً او في

مستحيله بدله

احدهما



احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل باطل اما

الاول فظاهر واما الثاني فلما ذكره المص واما الثالث

فلانه اما ان لا يكون على سمت الحيزين او

يكون عليه وح اما ان يتوسط بينهما او يقع منهما في

جهة فعلى الاولين يلزم ميله طبعاً الى جهتين مختلفين

وهو محال وعلى الثالث يميل الى جهتيهما طبعاً فاذا

وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثاني وقد تبين بطلانه

واقول لا حاجة لاتمام كلام المص الى هذا التطويل

فان محصله انه لو كان لجسم واحد حيزان طبيعيان لامكن

حصوله في احدهما والثاني بط اذ يلزم على تقدير

وقوعه الخلف وكذا المقدم فصل في الشكل

كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه

فهو متشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي اما ان

كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلانه

يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلاً فلمر

ما قيل فيتذكر وانما قلنا ان كل متشكل فله شكل طبيعي لانا

بينهما م

وكل مشكل م

كانا لو فرضنا ارتفاع انتقاء الفواسر اى الامور الخارجة لكان على شكل معين ضرورة وذلك الشكل اما ان يكون لطبيعة او لقاسر لاسبيل الى الثانى لانا فرضنا عدم تاثير القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المط اورد عليه ان تشكل الجسم يتوقف على تناهى ابعاده ولا شك ان طبيعة الجسم لا تقتضى تناهى ابعاده ولا تتوحد من حيث هى وما يعرض للشئ بواسطة ليست الى ولا لازمة ليس من حيث هى لا يكون عارضا له لذاته وهذا وارد بعينه فى المكان بمعنى السطح فان حصول الجسم فيه موقوف على وجود جسم حاو وهو امر غريب قطعا بخلاف المكان بمعنى البعد فان حصول الجسم فيه موقوف على حصوله وهو وان لم يستند الى ذات الجسم لكنه لازم ليس من حيث هو فصل فى الحركة والسكون اما الحركة فهى الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج قيل بيانه ان الموجود

لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودا وقد فرضناه موجودا هف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود الكامل الذى ليس له كمال متوقع كالبارى عز اسمه والعقول او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها اما ان يكون دفعة واحدة وهو الكون والفساد كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة خرجت منه الى الفعل دفعة واحدة او على التدريج فهو الحركة اقول فيه بحث اما اولا فلان يحصل للنفس صفات لم تكن لها فلها خروج عن القوة الى الفعل باعتبار تلك الصفات ولا يسمى ذلك الخروج حركة ولا كونا ولا فسادا واما ثانيا فلان الانتقال فى الجملة والفعل والانفعال والمتى دفعى عند بعضهم مع انه لا يسمى كونا ولا فسادا قال ارسطو الحركة قد تطلق على كون الجسم بحيث اى حد من حدود المسافة يفرض لا يكون هو قبل ان الوصول اليه

فمن حيث انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذكر الخروج

ولابعده حاصلا فيه ويسمى الحركة بمعنى
التوسط وهي صفة شخصية موجودة في الخارج دفعة
مستمرة الى المنتهى تستلزم اختلاف نسب المتحرك الى
حدود المسافة فهي باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار
نسبها الى تلك الحدود سيالة فباعتبار استمرارها
وسيلانها تفعل في الخيال امرا ممتدا غير قار يطلق عليه
الحركة بمعنى القطع فانه لما ارتسم نسبة المتحرك الى الجزء
الثاني في الخيال قبل ان يزول نسبته الى الجزء الاول
عنه يتخيل امر ممتد منطبق على المسافة كما يحصل
من القطرة النازلة والشعلة الجوالة امر ممتد
في الحس المشترك فيرى لذلك خطا او دائرة
فالحركة بهذا المعنى لا وجود لها الا في التوهم
لان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم يوجد الحركة
بتمامها واذا وصل فقد انقطعت الحركة واما
السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان
يتحرك فالمجردات غير متحركة ولا ساكنة اذ ليس
من شانها الحركة والسكون فالتقابل بينهما تقابل
العدم والملكة وقيل هو الشرك في زمانا

في ما يقع فيه الحركة فالتقابل بينهما تقابل التضاد
وكل جسم متحرك فله محرك غير جسميته اذ
لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم
متحركا على الدوام والتالي كاذب فالمقدم
مثله ثم الحركة باعتبار مقولة هي فيها على اربعة
اقسام ومعنى وقوع الحركة في مقولة هو ان
الموضوع يتحرك من نوع لتلك المقولة
الى نوع اخر منها او من صنف الى صنف اخر
او من فرد الى فرد وحركة الكم كالنمو وهو ازدياد
حجم الاجزاء الاصلية للجسم بما ينضم اليه
وتداخل في جميع الاقطار بنسبة طبيعية بخلاف
السمن فانه زيادة في الاجزاء الزائدة والاجزاء
الاصلية في بعض الحيوانات هي المتولدة
من المني كالعظم والعصب والرباط والزائدة
فيه هي المتولدة من الدم كاللحم والشحم والسمن
والذبول هو انتقاص حجم الاجزاء الاصلية للجسم
بما ينفصل عنه في جميع الاقطار على نسبة طبيعية

بخلاف الهزال فانه انتقاص عن الاجزاء الزائدة
وقد عدّ العلامة في شرح القانون السمن
والهزال ايضا من اقسام الحركة الكمية وههنا
بحث اذ الحركة في مقولة يتبدل على امر واحد
بعينه يتوارد عليه افراد تلك المقولة و
ظاهر ان افراد المقدار في النمو والذبول لا يتواردا
على شيء واحد بعينه لان المقدار الكبير في النمو
لم يعرض لما كان له المقدار الصغير بل المقدار
الكبير انما يعرض لما كان له المقدار الصغير مع امر اخر
منضم اليه وهذا المجموع غير ما كان له المقدار
الصغير سواء صار متصلا واحدا او لا وكذا
للمقدار الصغير في الذبول لم يعرض لما كان له
المقدار الكبير بل المقدار الصغير انما هو يعرض
لجزء ما كان له المقدار الكبير فمحل المقدار الكبير
والصغير في حالتي النمو والذبول متغايران فليسا
من الحركة الكمية وكذا الحال في السمن والهزال
فينحصر في التخلخل والتكاثف وارادوا بالتخلخل

ههنا

ههنا ان يزيد مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه
غيره وبالتكاثف ان ينقص مقدار الجسم من غير ان
ينفصل عنه جزء وقد يطلق التخلخل على الانتفاش وهو
ان يتباعد الاجزاء ويتداخلها جسم غريب كالقطن
المنفوش والتكاثف على الاندماج وهو ان
يتقارب الاجزاء بحيث يخرج ما بينها من الجسم
الغريب كالقطن الملفوف بعد نفشه وقد يطلقا
على رقة القوام وغلظه ومما دل على تحققهما ان القارورة
الضيقة الراس اذا كبت على الماء فلا يدخلها
اصلا فاذا مصت مصا قويا ثم كبت عليه دخلها
وما ذلك لخلاء حدث فيها بالمص بل لان المص
اخرج بعض الهواء واحدث في الهواء الباقي
تخلخلا فكبر حجمه بحيث يشغل مكان الخارج ايضا ثم
اوجد فيه البرد الذي في الماء تكاثفا فصغر حجمه
او عاد بطبعه الى مقداره الذي كان له قبل المص
فدخل فيها الماء ضرورة امتناع الخلاء هكذا قالوا
واقول الظاهر ان التكاثف هنالك ليس لبرد

الماء فان التجربة شاهدة بان القارورة المذكورة
اذا كبت على الماء الحار جدا يدخل فيها وحركته في الكيف
كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته النوعية و
يسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي انتقال
الجسم من مكان الى مكان بل من اين الى اين اخر
على سبيل التدريج ويسمى نقلة وحركة في الوضع
وهي ان يكون للجسم حركة على الاستدارة فان
كل واحد من اجزائه يباين اي يفارق كل
واحد من اجزاء مكانه لو كان له مكان ويلازم
الكل مكانه فقط لاختلاف نسبة اجزائه الى اجزاء
مكانه على سبيل التدريج اقول ههنا بحث اذ
قد علم مما سبق ان الحركة في الوضع هي الانتقال
من وضع الى اخر تدريجا ولا نم ان ذلك
الانتقال منحصر فيما ذكره فان القائم اذا قعد ينتقل
من وضع الى وضع مع انه لا يتحرك على الاستدارة
وثبوت الحركة الاينية ايضا في ذلك والاظهر
ان الحركة واقعة في بواقي مقولات العرض

ايضا

ايضا اما الاضافة فتخلخله اذ فرض ان ماء اشد
سخونة من ماء اخر وتحرك في الكيف حتى صار
سخونته اضعف من سخونة الاخر فان هذا الماء
قد انتقل من نوع من الاضافة اعني الاشدية
الى نوع اخر منها اعني الاضعفية انتقالا تدريجيا
وكذا اذا كان جسم في مكان اعلى ثم تحرك في
الاين حتى صار في مكان اسفل او كان اصغر
مقدارا من جسم اخر ثم تحرك في الكم حتى صار
اعظم مقدارا منه او كان على اشرف اوضاعه
ثم تحرك منه الى وضع هو اخس اوضاعه
فقد انتقل الجسم في هذه الصورة ايضا من
اضافة الى اخرى تدريجا واما الملك فلان العما
اذا تحركت الى النزول او الصعود فلا شك
انه يتغير هيئة احاطتها بالتدريج تبعا لحركتها
في الاين واما الفعل والانفعال فلانه اذا تحرك
الجسم من سخونة الى اشد منها بالتدريج يتحرك
من تسخين الى اقوى منه كذلك واذا ازداد الا

الاستعداد فی قابل السخونة التسخین وقال الشیخ
فی الشفاء یشبه ان یکون الانتقال فی متی دفعیا
اذ الانتقال من سنة الی سنة ومن شهر الی
شهر یکون دفعة وذلک لان اجزاء الزمان
متصل بعضها الی بعض والفصل المشترک بینهما
هو الآن فاذا فرض زمانان یشترکان فی آن فقبل ذلک
الآن یستمر للموضوع متاه بالقیاس الی الزمان
الاول وبعده یستمر له متاه بالقیاس الی الزمان
الثانی وذلک الآن نهایة وجود الاول وبدایة
حصول الثانی فلا تدریج فی الانتقال ویرد
علیه الفاصل بین اجزاء المسافة حدود غیر
منقسمة فیکون الانتقال من بعض تلک
الاجزاء الی بعض دفعیا ایضا ولکن اذا فرض
مکانان بینهما مسافة منقسمة کان الانتقال
من احدهما الی اخر تدریجیا فکذلک الحال فی الانتقال
من زمان الی زمان اخر بینهما زمان کالفجر
والمغرب مثلا فانه یکون تدریجیا لا دفعیا

ونقول ایضا ما یوصف بالحرکة اما ان یکون الحرکة
حاصلة بالحقیقة فیه او لا بل یکون الحرکة حاصلة
فی شیء اخر تقارنه فیوصف هذا بالحرکة تبعا لذلک
الشیء والحرکة المنسوبة الی الاول یسمی ذاتیة و
المنسوبة الی الثانی یسمی عرضیة کحرکة اعراض الجسم
والحرکة الذاتیة اما طبیعیة او قسریة او ارادیة لان
القوة المحرکة اقول اراد بها مبدأ المیل الذی یلایم
قوله اما ان یکون مستفادة من خارج ای امر
متمیز عن المتحرک فی الاشارة الحسیة او لا یکون وان
اراد بها المیل الذی یلایم قوله فان لم یکن مستفادة
من خارج فاما ان یکون لها شعور او لا یکون اذ
المیل علی ما ذکره الشیخ فی رسالة الحدود کیفیة
بها یکون الجسم مدافعا لما یمنعه وهی عدیمة الشعور
قطعا فان حملت علی الاول فالمراد تحریکها وان
حملت علی الثانی فالمراد ان یکون لمبدئها شعور
والحمل علی الاول اوفق بالعبارة فان کان لها
شعور فان مجرد الشعور لا یکفی فی کون الحرکة
کما فی الساقط من علو مع شعوره بسقوطه

بل اذا كان له شعور وارادة فهي الحركة بالارادة

اقول هذا مدفوع مطلقا بان الميل هناك هو
الطبيعة ولا شعور لها وان كان المحرك شعور
وارادة والمحرك لها شعور فهي الحركة الطبيعية
وان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية
فيه اشارة الى ان فاعل الحركة القسرية طبيعة المقسور
لا القاسر والا لزم من انعدامه انعدامها وهو باطل

فصل في الزمان اذا فرضنا حركة
واقعة في مسافة على مقدار معين من السرعة
وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها
واتفقتا في الاخذ والترك او الاولى تترك الاخذ لكن
وجدت البطيئة قاطعة لمسافة اقل من مسافة
السريعة قاطعة لمسافة اكثر واذا كان كذلك
كان بين اخذ السريعة وتركها امكان اي امر
واحد غير للمسافتين والحركتين متسع لقطع
مسافة معينة بسرعة معينة وقطع مسافة
اقل منها ببطوء معين قال الامام هذا مبني
على وجود حركتين يبتديان وتنتهيان معا

والسريعة

وليست

وليست هذه المعية الا المعية الزمانية التي لا يمكن
اثباتها الا بعد اثبات الزمان فيلزم الدور
ايضا هو مبني على وجود حركتين احديهما اسرع
والاخرى ابطأ ولا يمكن اثبات السرعة والبطوء الا
بعد اثبات الزمان فيلزم دور آخر واجاب بان
الزمان ظاهر الوجود والعلم به حاصل فان الامم
كلهم قدروا بالساعات والايام والشهور والاعوام
والمقصود بيان حقيقته المخصوصة اعني كونه
كما ومقدار للحركة ولا شك ان العلم بوجود الزمان
يكفينا في اثبات المعية والسرعة والبطوء فلا دور اقول
يمكن ان يجاب ايضا بان ثبوت المعية والسرعة
والبطوء وان توقف على ثبوت الزمان في نفس
الامر لكن لا يتوقف العلم بذلك على العلم به حتى
يلزم الدور وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان
فان الحركتين اذا اختلفتا في الاخذ والترك اختلفا
وقت امكانهما وغير ثابت اذ لا يوجد اجزائه معا
بالضرورة قيل لانه يلزم من اجتماعها اجتماع اجزائه

اي اجزاء الزمان

للحركة الواقعة فيها واقول فيه نظر اذ لم يثبت بعد ان
الزمان مقدار الحركة وهب انها واقعة في اجزاء
الزمان واقعة في المسافة ولا يلزم من اجتماع
اجزاء المسافة اجتماع اجزاء الحركة فلا يلزم من
اجتماع اجزاء الزمان ايضا اجتماعها وقبل لو اجتمع
اجزاء الزمان لكان الحادث في يوم الطوفان حادثا
في يومنا وبالعكس وانت تعلم انه لا يلزم من
اجتماع اجزاء الشي ان يكون الحاصل في احدها
حاصلا في الاخر فههنا امكان متصل غير ثابت
وهو المعنى من الزمان وفي المباحث المشرقية ان
الزمان كالحركة له معنيان احدهما امر موجود
في الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى
التوسط ويسمى بالان السيال ايضا والثاني امر
وهمي لا وجود له في الخارج فانه كان الحركة
بمعنى التوسط تفعل الحركة بمعنى القطع كذلك
ذلك الامر الذي هو مطابق لها وغير منقسم
مثلها يفعل سيلانه امرا ممتدا وهميا مطابق

للحركة بمعنى القطع وهو مقدار الحركة لانه كم يقبل
الزيادة والنقصان وليس مركبا من آنات متتالية
لانه مطابق للحركة المطابقة للمسافة التي تقع عليها
الحركة فلو تركب منها لتركب المسافة من الاجزاء التي
لا تتجزى فيكون مقدارا وقيل مقداريته يتوقف
على ان يكون كما وهو موقوف على انه قابل للزيادة
والنقصان بالذات وهو ممنوع لا يقال
ان يكون مقدار الهيئة فالمناسب ان يقول
لامر قار او لهيئة غير قارة ليتم الحصر فان الامر القار
وهو ما يجتمع اجزاؤه في الوجود شامل للجواهر
مطلقا والاعراض القارة كالسواد والبياض بخلاف
الهيئة فانها لا يشمل الجواهر اذ لا تغاير بينهما وبين
العرض الا باعتبار الحصول في الهيئة والعرض
لا يسمى الاول لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا
لا يكون مقدارا لهيئة قارة والا لتحقق الشي بدون
مقداره فهو مقدار لهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة
فهي الحركة فالزمان مقدار الحركة وسيجي زيادة بيان

لان القبلية صفة للعدم والبعدية للوجود فلو اجتمع القبلية والبعدية لاجتمع الوجود والعدم

لسنى الفلكيات ونقول ايضا ان الزمان لا بداية
له ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه
قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية
لا توجد مع البعدية فهي زمانية قيل هذا منقوض
بتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه ليس
زمانيا لان مقتضى التقدم الزماني ان يكون المتقدم
في زمان سابق والمتاخر في زمان لاحق فلو كان
ذلك التقدم زمانيا للزمان يكون الامس
في زمان متقدم واليوم في زمان متاخر عنه و
ننقل الكلام الى ذينك الزمانين ويلزم ان يكون
هناك ازمنة غير متناهية ينطبق بعضها على
بعض وانه ممتنع بالضرورة ولا يجوز ان يكون
تقدم عدمه على وجوده ايضا غير زمانية وقد
يجاب بان التقدم الزماني لا يقتضي ان يكون
كل من المتقدم والمتاخر في زمان مغاير له بل
يقتضي ان يكون السابق قبل اللاحق قبلية لا
يجامع معها القبل البعد فان هذه القبلية والبعدية

لا يوجد بدون الزمان فان لم يكن شيء من المتقدم
والمتاخر زمانا احتيج فيهما الى الزمان وان كان احدهما
زمانا والاخر ليس بزمان احتيج في الاخر الى
الزمان دون الاول وان كان كل واحد منهما
الى زمان زايد عليه وذلك لان القبلية المذكورة
عارضة لاجزاء الزمان اولا وبالذات ولما عداها
ثانيا وبالعرض وقيل يدل على ذلك انه اذا قيل
وجود زيد متقدم على وجود عمرو اتجه ان يقال
لماذا قلت انه متقدم عليه فلو اجيب بان وجود
زيد كان مع الحادثة القديمة ووجود عمرو مع الحادثة
الاخرى وتلك الحادثة كانت متقدمة على هذه
اتجه ايضا ان يقال لم قلت ان تلك متقدمة على هذه
فلو اجيب ان تلك كانت امس وهذه كانت اليوم
وامس متقدم على اليوم لم يصح ان يقال لماذا
قلت انه متقدم عليه ولعرض عليه بان يقف
انقطاع السوال عند قولك امس متقدم على
اليوم انما هو لان التقدم على اليوم ملحوظ في
مفهوم لفظ امس كما ان التاخر عن اليوم ماخوذ

زمان لم يجتمع شيء منهما

الامس ماخوذ في مفهوم لفظ اليوم

في نفسه فلو قيل لما ذا قلت امس متقدم
على اليوم كان كما لو قيل لما ذا قلت ان الزمان
المتقدم متقدم على الزمان المتاخر وهذا مما يعد
سخيفا وكما ان انقطاع السؤال عند قولنا تلك
في الزمان المتقدم وهذه كانت في الزمان
المتاخر لا يدل على ان التقدم عرض اولي
للزمان فكذا انقطاع السؤال عند ما ذكرتم
لا يدل عليه ولو سلم فانما يدل على كونه عرضا
اوليا بمعنى عدم الواسطة في الاثبات لا في
الثبوت وهذا هو المط كما لا يخفى فيكون قبل الزمان
زمان هف وكذلك لو كان له نهاية لكان عدمه
بعد وجوده بعدية لا يوجد مع القبلية فيكون
زمانية فيكون بعد الزمان زمان هف فصل

الفن الثاني

في الفلكيات وفيه ثمانية فصول فصل في اثبات
كون الفلك مستديرا وبيانه ان ههنا جهتين
لا يتبدلان احدهما فوق والاخرى تحت فان
القائم اذا صار منكوسا لم يصر ما يلي راسه فوقا
وما يلي رجله تحتا بل صار راسه من تحت ورجله

تمام

فوق

من فوق بخلاف باقي الجهات فان المتوجه الى المشرق
قدامه المغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال يساره
ثم اذا توجه الى المغرب يتبدل الجميع وصار قدامه
خلفه وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس والجهة
قد يطلق على منتهى الاشارات الحسية ومنتهى
الحركات المستقيمة وبالنظر الى الاول قيل ان جهة الفوق
هي محدب الفلك الاعظم لانه منتهى الاشارات
الحسية ومقطعها وبالنظر الى الثاني قيل هي مقعر فلك
القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة والاول هو الصحيح
لان الاشارة اذا نفذت من فلك القمر كانت
الى جهة الفوق قطعا لكونها آخذة من جهة
التحت متوجهة الى ما يقابلها والمشهور انها
ستة وسبب الشهرة امران عامي وخاصي
اما العامي فهو ان الانسان يحيط به جنبان عليهما
اليدان وظهر وبطن وراس وقدم والجانب
الذي هو الاقوى في الغالب يسمى يمينا وما

مثلا لكون المشرق م

الانسان

ومقابله يسارا وما يحاذي وجهه قداما ومقابله
خلفا وما يلي راسه بالطبع فوقا ومقابله
تحتا ولما لم يكن عندهم سوى ما ذكر وقعت
اوهامهم على هذه الجهات الست واعتبروها
في ساير الحيوانات ايضا لكنهم جعلوا الفوق
ما يلي ظهورها بالطبع والتحت ما يقابله ثم عمموا
اعتبارها في ساير الاجسام وان لم يكن لها اجزاء
متمايزة على الوجه المذكور واما الخاصي فهو ان
الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على
زوايا قوائم ولكل بعد منها طرفان فلكل جسم
جهات ست الا ان امتياز بعضها عن بعض
يتوقف على اعتبار الاجزاء المتمايزة في الجسم فطرفا
الامتداد الطولي يسميهما الانسان باعتبار طول
قامته حين هو قائم بالفوق والتحت وطرفا
الامتداد العرضي يسميهما باعتبار عرض قامته
باليمين والشمال وطرفا الامتداد العمقي يسميهما

باعتبار

باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف فالاعتبار الخاصي
يشتمل على الاعتبار العامي مع زيادة هي تقاطع الابعاد
على زوايا قوائم ولا شك ان العامة غافلون عنها
وان امكن تطبيق اعتبارهم عليها وانت تعلم ان
قيام بعض الامتدادات على بعض مما لا يجب
في اعتبار الجهات واذا لم يعتبر كانت الجهات
غير متناهية لامكان ان يفرض في جسم واحد
بل بالقياس الى نقطة واحدة امتدادات غير متناهية
وكل واحدة منها موجودة قيل فيه اشكال لانهم قالوا
جهة التحت هي المركز الذي هو نقطة موهومة
فلا يكون موجودة واقول كانهم ارادوا الموجود
في نفس الامر ذات وضع غير منقسم في امتداد ماخذ
الحركة ومتى كان كذلك كان الفلك جسما مستديرا
وانما قلنا ان الجهة موجودة ذات وضع لانها
لو لم يكن كذلك لما امكنت الاشارة اليها
فكيف انهم ذهبوا الى ان الخطوط ليست مركبة

مز النقاط ولا السطوح من الخطوط بل هي
متصلة في انفسها لا مفصل فيها مع انهم جوزوا
الاشارة الحسية الى النقطة المتوهمة في وسط
الخطوط والى الخط المتوهم في وسط السطح ولا
يلزم كون المشار اليه بالاشارة الحسية موجودا
في الخارج بل يلزم احد الامرين اما وجوده فيه
او وجود المحل الذي يتوهم المشار اليه فيه و
لما امكن اتجاه المتحرك اليها قبل الوصول اليها
او القرب منها وانما قيد الاتجاه بها لامكان اتجاه
المتحرك الى المعدوم يقصد بالحركة تحصيله
كما في الحركة الكيفية وههنا بحث اذ يمكن ايضا
اتجاه المتحرك الى المعدوم بالوصول اليه عند
القائل بان المكان هو السطح وانما قلنا انها غير منقسمة
في ذلك الامتداد لانها لو انقسمت فوصل المتحرك
الى اقرب الجزئين وتحرك فلا يجوز حركة في الجهة
لانها ما منه او اليه الحركة فلو كانت الحركة في الجهة

كانت الجهة مسافة لا جهة وانه مح وح فاما ان
يتحرك من المقصد يعني الجهة او الى المقصد فان
تحرك من المقصد لم يكن ابعد الجزئين من الجهة
والا لكانت الحركة اليه حركة الى الجهة وان تحرك
الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة والا لكانت
الحركة منه حركة من الجهة واقول اتمام هذا الكلام
موقوف على تسليم امتناع الحركة في الجهة كما اشرنا اليه
واذا ثبت ذلك فلا حاجة الى الترديد لان انقسام
الجهة مستلزم لامكان الحركة فيها واذا ثبت هذا
ثبت ان وضع الجهة ليس بالذات والا لكانت الجهة
جوهرا فكانت قابلة للانقسام في جميع الجهات كما مر
وح لابد لها من امر يحدد ويعين وضعها ولا يجب
ان يكون قائمة بالمحدد كما ذكره بعضهم لان جهة
الفوق اعني السطح الاعلى من الفلك الاعظم
وان كانت قائمة بالمحدد الا ان جهة التحت اعني
المركز ليست قائمة به وان كان يحدد المركز وتعين
وضعه بالمحدد ايضا فنقول لتحدد الجهات ليس

فى خلاء لاستحالته ولا فى ملاء متشابه والا لكانت
الجهات مختلفين بالطبع لكن الملاء المتشابه لا يوجد
فيه امور مخالفة بالطبع فلا يكون احدىها
مطلوبة لبعض الاجسام والاخرى متروكة لذ
لك البعض هف لان النار والهواء طالبان
بالطبع للفوق وهاربان عن التحت والارض
والماء بالعكس فاذن تحدد الجهات فى اطراف
ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه قيل التوجيه
هذا المقام ان تحدد الجهات ليس فى داخل
نحو الملاء المتشابه فاذن هو فى اطراف ونهايات
خارجة عن الملاء المتشابه متصلة به وقال
بعض المحققين المراد بالملاء المتشابه ملاء لا يوجد
فيه امور مختلفة بالحقيقة ليكون بعضها جهة
حقيقية وبعضها جهة اخرى متقابلة للاولى
وهو الجسم الذى لا يكون متناهيا لان المتناهى يوجد
حدود مختلفة الحقيقة كالسطوح والخطوط
والنقط وانما تعرضوا للملاء المتشابه تنبيها على ان اثبات

تحدد الجهات لا يتوقف على تناهى الابعاد هذا
والكلام على كل التوجيهين لا يخلو عن محل كما لا يظهر بادنى
تامل ومتى كان كذلك كان تحددها بجسم كرى
لان تحددها اما ان يكون بجسم واحد او اكثر فان
كان بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم
الذى ليس بكرى لا يتحدد به جهة السفل لان
جهة السفل غاية البعد عن جهة الفوق بحيث لا
يمكن ان يتصور هناك ما هو ابعد منه والا لبدلت
جهة السفل بالنسبة الى ما هو ابعد منه فصارت
فوقا بالقياس الى ذلك الابعد ولا يتحدد به
اى بغير الكرى غاية البعد سواء كان البعد
داخلا او خارجا اما البعد الخارج لا يتحدد غايته
اصلا سواء كان الجسم كريا اولا فان كل ما يفرض
انه ابعد الابعاد لم يكن ابعد اذ يمكن ان يفرض
ما هو ابعد من ذلك الابعد فلا يتحدد به جهة
السفل بخلاف الكرة اذ يتحدد بمركزها غاية البعد الذى
هو السفل فان قلت لا يمكن تحدد الجهتين بالجسم الكرى

البعد
الكرة

الغاية

ايضا لانهما جهتان متقابلتان مقابلة فى غاية البعد بحيث
يستحيل ان يتوهم ما هو ابلغ منه والمركز وان كان ابعد
الابعاد المفروضة عن المحيط الا ان المحيط ليس ابعد
الابعاد المفروضة عن المركز لجواز ان يفرض قطر المحيط
اعظم مما هو عليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم الكرى
لما وقعتا على ابلغ وجوه المقابلة لكنهما واقعتان على
ابلغ الوجوه الممكنة وهو كون احدهما ابعد الابعاد المفروضة
عن الاخرى فلا يمكن قطعا فان كان باجسام متعددة
وجب ان يحيط بعضها ببعض والا لم تتعين بها غاية
البعد لان ما هو بعد عن بعضها فى الامتداد الواصل
بينهما فهو اقرب من الاخر وكلما يفرض غاية البعد عن بعضها
لم يكن غاية البعد عن المجموع لكونها غاية القرب من
البعض الاخر والمناسب ان يقال لا بعد عن الجسم اذا
كان خارجا عنه فالبعد عنه الى الى فيجب ان يكون بعضها
محيطا بالاخر والمحيط من تلك الاجسام يجب ان يكون
كرة والا لم تحدد جهة السفل فهو كاف فى تحديد الجهتين
باعتبار مركزه ومحيطه ويقع المحاط حشوا لا دخل له فى التحديد

واما كون كل واحدة منها ابعد الابعاد المفروضة عن الاخرى

و
ولابد

ولابد ان يكون المحدد محيطا بسائر الاجسام اذ لو كان
وراءه جسم لما كان جهة الفوق القائمة به منتهى
الاشارة فحصل المط وانت تعلم ان ما ذكرناه لو
دل على كونه جسما محددا للفوق والتحت محيط
بسائر الاجسام وهو الفلك الاعظم ولا يدل على
كونه جميع الافلاك وكذا الاحوال المبنية
فى الفصول الاتية ولا تغفل فصل فى ان الفلك
بسيط اى لم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع
بحسب الحقيقة وهذا الرسم شامل للعناصر ايضا
وقد يطلق البسيط على معنيين اخرين الاول ما لا يتركب
من اجسام مختلفة الطبايع بحسب الحس فيشمل الافلاك
والعناصر والاعضاء المتشابهة كالعظم الثانى
ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحقيقة مساويا
للكل فى الاسم والحد ويندرج فيه العناصر دون
الافلاك والاعضاء المتشابهة اذ فيها اجزاء مقدارية
من العناصر ولا يشاركها فى اسمها وحدها
الثالث ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحس

سـاوية للكلية في الاسم والحد فيند رج فيه العناصر
والا المتشابهة دون الافلاك لانه لا تقبل الحركة
المستقيمة اى الاينية مطلقا والمستديرة هي الوضعية
واما حركة الجوالة وبظائرها فانما تسمى مستديرة
لغة لا اصطلاحا كما صرح به بعض المحققين
ومتى كان كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة
فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة اذ فرض تحركه بها فانه
متجه الى جهة وتارك اخرى وكل ما هذا شانه فا
الجهات متحددة قبله لا به وفيه نظر اذ لا يلزم
من ذلك الا تحدد الجهات قبل حركته لا
استحالته فيه وانما المحال ان تحدد الجهات
قبل وجوده فالمناسب الاقتصار على ان يقال
فالجهات لا يكون متحددة به والفلك ليس
كذلك بل تحدد به الجهات فلا يكون قابلا
للحركة المستقيمة ومتى كان كذلك وجب ان يكون
الفلك جسما بسيطا اذ لو كان مركبا فاما ان يكون
كل واحد من اجزائه اى بسائطه على شكل طبيعي

وقرى

او قرى او يكون بعضها على شكل طبعى وبعضها على شكل
قرى لا سبيل الى الاول والا لكان كل واحد منها كريا
لان الشكل الطبيعي للبسيط هو شكل الكرة فلو لا ان الطبيعة
في الجسم البسيط واحدة والفاعل الواحد في القابل
الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا وكل شكل سوى ا
الكرة ففيه افعال مختلفة فان المضلع من الاشكال
يكون جانب منه خطا والاخر سطحا واخر نقطة
ولو كان كل واحد منها كريا لاستحال ان يحصل من
مجموعها سطح كرى متصل الاجزاء ولا سبيل الى الثانى
والثالث لانه لو لم يكن كل واحد منها او بعضها كرة
فيكون طالبا للشكل الطبيعي فيكون قابلا للحركة المستقيمة
فان تغير الشكل لا يخلو عن حركة اينية هف لا يخفى
عليك ان الثابت فيما سبق استحالة ان يكون
الفلك قابلا للحركة المستقيمة والمقدمة هنا استحالته
ان يكون اجزاؤه قابلة لها وقد يقال اذا كا
اجزاؤه قابلة للحركة المستقيمة كانت جهات
حركاتها متقدمة عليها وهي متقدمة عليه

والمفيدم

لتفد من الجزء على الكل فبلزم ان يكون الجهات
متقدمة عليه فلم يكن محدد لها هف
ونبين بحث اما اولا فلان جزء الفلك اذا
تحرك على دائرة مركزها مركز العالم فهو يتحرك
الى احدى جهتي الفوق والتحت فلم يلزم
تحددهما قبل المحدد والمحدد انما يحددهما
دون الجهات واما ثانيا فلان اللازم هو تقدم
جهات حركاتها على حركاتها لا عليها فصل
في ان الفلك قابل للحركة المستديرة اي الوضعية
لان كل جزء من اجزائه المفروضة فيه هذا مبني
على ان الفلك متصل واحد لا جزء فيه با
لفعل لا نخص بما اي طبيعة تقتضي حصول
وضع معين ومحاذاة معينة لتساوي الاجزاء
في الطبيعة او رد عليه بان البساطة التي استدل
بها على ان الفلك قابل للحركة المستديرة دالة على
انه غير قابل لها لانه اذا تحرك على الاستدارة
فاما ان يتحرك الى جميع الجوانب وهو مح

بالكل او الى بعضها دون بعض فيلزم ترجيح بلا
مرجح وايضا اذا تحرك البسيط على الاستدارة
فلا بد هناك من قطبين معينين ساكنين و
من دوائر مخصوصة متفاوتة تتحرك في الصغر والكبر
ثم تتسمها النقطة المفروضة بينهما حركات مختلفة
اختلافا عظيما بالسرعة والبطوء مع استواء جميع
النقط المفروضة في ذلك البسيط وصلاحيتها للقطبية
والسكون ورسم الدائرة الصغيرة والكبيرة با
لحركة البطيئة او السريعة وانه ترجيح بلا مرجح
وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص يجب
ان يكون لامر عائد الى المحركة وان لم نعلمه بعينه
ضرورة كون المتحرك بسيطا وانت تعلم ان هذا
مناف لقولهم ان نسبة الفاعل الى الجميع على السواء
مبني كيف من قواعدهم فكل جزء يمكن ان يزول
عن وضعه ويتصل الى وضع جزء آخر وما ذلك
الا بالحركة ولما امتنعت المستقيمة تعينت المستديرة
فقد بق ان علم وجوب الوضع المحاذاة

لطبايع الاجرام يستلزم جواز زوالها عنها وذلك
لا يستلزم جواز الحركة عليها اذ يجوز زوال الحركة
عنهما اعتبر الوضع والمحاذاة معه سواء كانت
تلك الحركة طبيعية او قسرية واجيب بانا اذا فرضنا
وجوب سكون الغير وحفظناه من حيث انه بسيط
وجدنا ان كل جزء منه ممكن الزوال عن وضعه
فتعين امكان حركته قطعا ونقول ايضا يجب
ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير يتحرك به والا
لكان فاقد الحركة المستديرة لكن التالي كاذب
فالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن في
طبعه المناسب ان يقال لو لم يكن طبعه مبدأ
ميل مستدير اقول في كلامه اضطراب لانه
لو كان الطبع بمعنى الطباع ويتناول ماله شعور
وارادة فلا يلائم قوله فيما بعد والا لكان الخ
مع العائق الطبيعي كما هو لا معه وان كان بمعنى
الطبيعة فلا يصح قوله لما قبل الميل المستدير
من خارج اذ اللازم على تقدير ان يقبل ما ليس
طبعه مبدأ ميل مستدير ميلا من خارج هو

يساوى الجسم القليل الميل والذي لا ميل طبيعيا
فيه في السرعة كما يتفق عليه ولا استحالة في
ذلك وايضا لم يصح قوله فلا يكون فيه ميل
مستدير اصلا وهو ظ فالانسب ان يحمل على
الطبع الطباع والعائق الطبيعي على المتناول
لما له شعور وارادة فان الطبيعة ايضا يطلق
على سبيل الندرة مرادفة للطباع كما صرح به بعض
المحققين فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة وقد ثبت
انه قابل للحركة المستديرة وفيه بحث اذ لو اريد به
ان الحركة المستديرة ممكن ذاتي له فهذا لا ينافي
في امتناع حركته على الاستدارة بواسطة عدم علتها و
هي الميل المستدير وان اريد به ان للفلك استعدادا
تاما للحركة المستديرة ولا يحصل ذلك الاستعداد
الا عند وجود جميع الشرائط وعدم جميع الموانع
فذلك غير معلوم مما مر وايضا ما ذكره ههنا جار
في كل من البسائط العنصرية اذ لا شبهة في امكان حركتها
المستديرة كيف لا وقد ذهبوا الى ان كرة النار
متحركة بمشايعة الفلك فيجب ان يكون فيه مبدأ ميل

مستدير يتحرك به ويمكن تقريب الدليل
على وجه يكفي فيه امكان الحركة بحسب الذات
ولا يجري في العناصر بان يقال التحريك القسري
للفلك ممكن وما يقبل التحريك قسريا فلا بد فيه
من مبدأ ميل طباعي ولما امتنع في الفلك الميل
المستقيم وكان ذلك المبدأ مبدأ لميل مستدير وايضا فلانه
انه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لم يقبل
الميل المستدير من خارج لانه لو تحرك من خارج
لتحرك مسافة في زمان اذ لا يتصور وقوع الحركة
في الآن ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان
حركة ذي ميل طبيعي يكون ذلك الميل معاوقا لميله
القسري لمخالفته اياه في الجهة ويحرك تلك القوة
القسرية في مثل تلك المسافة والا لكان الشيء
اي الحركة مع العائق وهو الميل الطبيعي كهو لا
معه هف قيل لا يلزم من فرض عدم الميل
العائق فيه عدم جميع العوائق فيمكن ان يكون
خاليا عن الميل ومقارنا لعائق اخر تقاوم ذلك
العائق الميل الذي في ذي الميل فلا يلزم ان يكون

زمان

زمان عديم الميل اقصر من زمان ذي الميل ويجب
بان نفرض مثل ذلك العائق مع ذي الميل ايضا
وذلك الزمان الاقصر الذي هو زمان عديم المعاوق
له نسبة لا محالة الى الزمان الاطول وليكن نصفه
كان يكون زمان عديم الميل ساعة وزمان ذي
الميل ساعتين فاذا فرضنا ذا ميل آخر ميله اضعف
من الميل الاول بحيث يكون نسبته الى الميل الاول
مثل نسبة زمان الاقصر الى الزمان الاطول فيكون
نصفه فيحرك ذو الميل الثاني بتلك القوة القسرية
في مثل زمان عديم الميل مثل مسافته في مسافة عديم
الميل لان الحركة تزداد سرعتها بقدر انتقاص
القوة الميلية المعاوقة التي في الجسم وينقص سرعتها
بقدر ازدياد القوة المذكورة لانه لو انتقص
شيء من القوة المعاوقة التي في الجسم ولا يزداد
السرعة او زاد شيء منها ولا ينتقص السرعة لم تكن
القوة الميلية مانعة من الحركة هف فلما كان
الميل الثاني نصف الميل الاول كان سرعة ذي الميل
الثاني ضعف سرعة ذي الميل الاول فيتحرك ذو الميل

الثانى فى نصف زمان ذى الميل الاول و
ذلك النصف مثل زمان عديم الميل مسافة ذى
الميل الاول وهى مثل مسافة عديم الميل فظهر
ان الجسم القليل الميل والذى لا ميل فيه متساويا
فى السرعة وهو صح وقد يقرر الكلام بعلم
فرض الاجسام الثلثة المذكورة بوجه اخر بان يقا
فيقطع ذو الميل الثانى مثل مسافة عديم الميل فى زمان
عديم الميل لان السرعة يزداد وينتقص بانتقاص
للميل المعاوق والزيادة فكلما كان الميل المعاوق اقل كان
زمان الحركة اطول لانتقاص السرعة تتفاوت الزمان
انما هو بحسب تفاوت الميل المعاوق فلما كان ميل
ذى الميل الثانى نصف ميل ذى الميل الاول لكان زمان
حركة ذى الميل الثانى نصف زمان حركة ذى الميل
الاول وهذا ساعتان فذلك ساعة لكن زمان حركة
عديم الميل وقال ابو البركات البغدادى وجود الحركة
من حيث هى لا يتصور الا فى زمان فذلك الزمان
الذى تقتضيه مهيتها يكون محفوظا فى جميع الحركات
وما زاد عليه يكون بحسب المعاوق فيجب ان يكون

والبطوء

اقصر لازدياد السرعة وكلما
كان الميل اكثر كان
زمان الحركة ح

ان تترك

ان تترك الاجسام الثلثة فى ساعة واحدة لاجل
اصل الحركة وهى زمان حركة عديم الميل ويكون ساعة
فى ذى الميل الاول باز اء ميله ولما كان ميل ذى الميل الثانى
نصف ميل ذى الميل الاول فيكون نصف ساعة بازاء
ميله فيكون زمانه ساعة ونصفا واجيب عنه بان
الزمان متصل واحد لا انقسام فيه بالفعل وانما ينقسم
بالفرض الى اجزاء هى ازمنة انقساما لا يقف عند حد
وكذلك الحركة متصلة لانطباقها على المسافة والزمان
ولا ينقسم الا الى اجزاء هى حركات كما ان المسافة لا
تنقسم الا الى اجزاء منقسمة كل واحد منها مسافة فزمان
اية حركة فيه فرضت اذا جزء على اى وجه اريد
كان كل جزء ايضا حركة واقعة فى جزء من اجزاء المسافة
وهو فى نفسه كان من الاجزاء المفروضة
للزمان والمسافة فلا يقتضى الحركة لذاتها قدرا معينا من
الزمان ولا من المسافة بل يقتضى مطلقهما ويمكن ان
يقال ان البديهة تحكم بالحركة المخصوصة التى توجد
فى مسافة مخصوصة تقتضى قدرا معينا من الزمان

وكان زمان حركة
ذى الميل الثانى نصف زمان
حركة ذى الميل الاول ح

عنه

منه زمانا وظرفا لجزء
من اجزاء تلك الحركة وذلك
الجزء ح

ايضا مسافة فيه الحركة حيث
يرضا لان يقع فيه اى جزء ح

باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك والمسافة المعينة
مع قطع النظر عن المعاوق ثم ان الزمان يزداد بسبب
المعاوق فيكون بعضا من الزمان بازاء المعاوق وبعض
منه بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة فيجب ا
ان تحرك الاجسام الثلث فيما كان من الزمان بازاء
الحركة باعتبارها الغرض تساوى تلك الاجسام فيها
وما زاد عليه يكون بازاء المعاوق وقال الامام لا
استحالة في كون الجسم القليل الميل والذى لا ميل فيه
متساويين في السرعة الا اذا كان الميل القليل عائقا و
لم لا يجوز ان يكون بالغا في مراتب الضعف
الى حيث لا يبقى له اثر معاوقة كما ان قطرات ـ سالت ـ
الماء اذا سالت وكثرت اثرت في نقر الحجر ولا
تاثير اصلا لقطرة فيه وهذا الحج المالوم
من فرض تحرك ذلك الجسم الذى لا ميل
فيه اصلا او من فرض الميل الذى نسبته الى الميل ـ كنسبة ـ
الاول ... وانا لم نتعرض لحركة الجسمين الاخرين
... القسر الى خلاف جهة ميلهما او لاجتماع الامور

الملكة

المذكورة اذ الاول مشاهد لا يتاتى انكاره واستحالة
الثاني مبنية على التنافي بين الامور المجتمعة
وهو منتف ههنا بالضرورة لكن فرض الميل
على النسبة المذكورة ممكن ويمكن ان يقال نسبت
مراتب الميل بحسب الشدة والضعف وان كانت
غير متناهية لكنها عددية ونسبة الزمان الى
الزمان مقدارية وقد برهن في قليدس على انه
يجوز ان يكون لمقدار نسبة الى مقدار اخر لا
يوجد تلك النسبة بين العددية فهذا الحج انما ـ النسبة ـ
لزم فرض تحرك ذلك الجسم الذى لا ميل
فيه اصلا تحركا قسريا فيكون محالا ونقول
ايضا ان الفلك لا يكون في طبعه مبدا ميل
مستقيم والا لكان الطبيعة الفلكية الواحدة
يقتضى الاثرين المتنافيين هف فيه نظر
لانا لا نسلم المنافاة بين الميل المستقيم والمستدير
لاجتماعهما في الكرة المدحرجة وما قيل من ان
الميل المستقيم يقتضى توجه الجسم الى جهة والمستدير
يقتضى صرفه عنها ممنوع اذ المستدير لا يقتضى التوجه

لانه يقتضي الصرف ولئن سلم المنافاة فيجوز ان يقتضي
الطبيعة الواحدة اثرين متنافيين باعتبارين متقابلين
فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد وهما يطلقان
بالاشتراك على معنيين احدهما حدوث صورة نوعية وزوال
صورة اخرى والثاني الوجود بعد العدم والعدم بعد
الوجود والمراد ههنا هو الاول والخرق والالتيام
اي افتراق الاجزاء وافتراقها اما انه لا يقبل الكون والفساد
فلانه محدد الجهات ولا شيء من محدد الجهات
يقبل الكون والفساد اما الصغرى فقد مر تقريرها
واما الكبرى فلان ما يقبل الكون والفساد فللصورة
الحادثة حيز طبيعي وللصورة الفاسدة حيز اخر
طبيعي لما بينا ان كل جسم فله حيز طبيعي وهذا لا
يدل على ان يكون الحيز الطبيعي للصورة الحادثة غير الحيز
الطبيعي للصورة الفاسدة بل هو موقوف على ان الحيز
الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع وهو
ممنوع لان الامور المختلفة بالنوع جاز ان يشترك
في لازم واحد وكل ما بينا سابقا ان يكون للصورة الحادثة حيز
طبيعي وللصورة الفاسدة حيز اخر طبيعي فهو قابل للحركة المستقيمة لان الصورة

فافهم

الكائنة اما ان تحصل في حيز طبيعي او في حيز غريب
فان حصلت في حيز غريب يقتضي ميلا مستقيما الى الحيز
الطبيعي وان حصلت في حيز طبيعي فالصورة
الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة في حيز غريب
فكانت يقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي
ههنا بحث اذ المحدد لا حيز له بمعنى المكان فلا
يصح حمله ههنا على المعنى الاعم منه واما انه لا
يقبل الخرق والالتيام فلان ذلك ايضا يتبادر
منه ان حصول الكون والفساد بالحركة المستقيمة
وليس كذلك بل هما بسبب ما ان لهما تعلق
بالحركة المستقيمة لاجزاء الفلك والفلك لا يقبل
الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام فان قيل
ان المراد بها هي الحركة الاينية مطلقا فلا حاجة
الى ما تكلف بعضهم من انه لا بد للخرق والالتيام
من افتراق الاجزاء وافتراقها المستدعيين للحركة والحركة
اما مستقيمة منها او مستديرة وهما محالان اما الاولى
فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثا

الا ان
او الحركة
او مستديرة فالخرق والالتيام
اما ان لا يكون بالمستقيمة

فلان للخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك
بعض الاجزا على الاستدارة في جهة ويتحرك البعض
الاخر في جهة اخرى مخالفة للاولى او يكن
لكن هذه الافاعيل المختلفة محيلة على الفلك لانها
لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية و
الكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة واحدة
لا تقتضي الاشيا واحدا غير مختلف واما القسرية فلما تقرر
عندهم من انه لا قاسر هناك واما الارادية فلان
الفلك لبساطته عادم للالات الجسمانية المختلفة
عن القوى الفلكية بالارادة فصل
في ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما لان الحركة
الحافظة للزمان اي التي كان الزمان مقدارا
لها اما ان يكون مستقيمة او مستديرة قد علمت
ان الحركة المستقيمة في عرفهم هي الحركة الاينية مطلقا
والمستديرة هي الوضعية ولا شك ان التر
بينهما غير حاصر لاحتمال ان يكون الحركة الحافظة
للزمان حركة كمية او كيفية والملازم حاصله

الى لو اسطها انفصد تلك ... الافاعيل المختلفة عن النفس م

فيما

فيما بعد ان يحمل الحركة المستقيمة على ما يقع على الخط
المستقيم ويتضح مجال المناقشة في الحصر او سع
لا جائز ان يكون مستقيمة لانها اما ان
يذهب الى غير النهاية او ترجع لا سبيل الى الاول
واللازم وجود بعد غير متناهية هو المسافة
للحركة اذ الحركة الموجودة ليست بعد او الحركة
التي هي بعد ليست موجودة ولا سبيل الى الثاني
لانها لو رجعت لكانت تنتهي الى طرف قبل الرجوع
فيكون منقضية السكون لان بين كل حركتين
سكونا لان الميل الموصل الى ذلك الطرف موجود
حال الوصول طولم يكن لانه يفعل الايصال
حال الوصول فلو لم يكن موجودا حال
الوصول استحال ان يفعل الوصول قيل عليه
لا نم ان الميل فاعل الوصول حتى يلزم وجوده
حال الوصول بل هو معد للوصول كالحركة
فلا يجب بقاؤه مع المعلول وكلما كان الميل الموصل
موجود الحادث فيه ميل يقتضي كونه غير موصل
يعني اللاوصول لاستحالة اجتماع الميلين الذاتيين
المتنافيين في الجهة اورد عليه الامام بان الانسان

و يصير ...

الموصول ح

لاستحالة المذكورة اقول كلامه مبنى على ان الميل
سبب المدافعة ولعلهم ارادوا بالميل ههنا نفس
المدافعة فانه قد يطلق عليها ايضا ولا شبهة ح في
تلك الاستحالة قال الشيخ لا تصغ الى قول من
يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان
يكون شيء فيه بالفعل مدافعة الى جهة وفيه بالفعل
التنحي عنها ولا تظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى
السفل البتة بل فيه مبدأ من شانه ان يحدث ذلك
الميل اذا زال العايق فالحال الذي فيه ميل الوصول
غير الحال الذي فيه ميل اللاوصول وكل واحد من
الميلين بصفتي الايصال واللاايصال الوصول اني
اي حادث في آن لان الوصول اوكونه غير موصل
اى لان حال الوصول اي ما يحدث هو فيه لو كان
زمانا وانقسم فحين ما يكون الجسم في احد طرفيه
لم يكن واصلا الى المنتهى هف قيل فيه نظر لانه ان اراد
وصوله في الجملة فمم وقد يقال الحد الذي
هو منتهى المسافة المتصلة لا يكون منقسما في ذلك
الامتداد والا لم يكن الحد بتمامه محلا للوصول
اليه انى اذ لو كان زمانيا كان ذلك الحد منقسما

لتعلق

56

لتعلق الوصول به شيئا فشيئا وكذا الحال في عدم
كونه موصلا فيكون آنيا ايضا فقد ثبت ان الوصول آني
وهذا يستلزم ان يكون اللاوصول آنيا
ايضا لان رفع الآني لا محالة وقد يقال ان الا
نطباق والموازاة والتماس والوصول
وامثالها آنيات لانها تحصل عند انتهاء الحركة
مع ان زوال كل واحد آني اذ لا يحصل الا
بعد الحركة فان احد الجسمين اذا تحرك ووصل
الى الانطباق على الجسم الآخر فلا شك انهما ينطبقان
عند انقطاع حركته ولا يزول هذا الانطباق
الا بعد ان يتحرك احدهما والحركة مما لا يحصل
الا في الزمان وكذا الحال في جميع ما ذكرنا واذا كان
كل واحد منهما اي الميلين آنيا وجب ان يكون
بين الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم والا لزم
تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء
لا تتجزى هي الآنات ويلزم منه تركب المسافة من
اجزاء لا تتجزى لانطباقها اي المسافة على الحركة
المنطبقة على الزمان هف هذا يدل على وجود

زمان بين الانين واما انه لا يتحرك فيه الجسم فلانه لو
تحرك فاما الى ذلك الطرف المذكور فيلزم ان لا يكون الجسم
وصل في الآن الذى فرضنا ان الوصول فيه او عنه
فيلزم وجود الميل قبل حدوثه اذ الحركة عنه لما يوجد
بالميل الثانى ثم اعلم ان الحجة المشهورة وهى ان المتحرك الى المنتهى
انما يصل اليه فى آن واذا تحرك عنه بعد كونه واصلا
اليه فلا محالة يصير مفارقا ومباينا له فى آن ايضا ولا
يمكن اتحاد الآنين والا لكان واصلا الى المنتهى وغير
له معا فى آن فوجب تغايرهما بالذات واستحال التاليهما بالاتصال — تتاليهما
بلا تخلل زمان بينهما لاستلزامه القول بالجزء وذلك
الزمان زمان سكون اذ لا حركة هناك لا الى ذلك
الحد ولا عنه وهذه الحجة بعينها قائمة فى الحدود المفروضة
فى المسافة المتصلة التى يقطعها حركة واحدة وقد ابطلها
الشيخ فى الشفاء بان المفارقة والمباينة هى حركة الرجوع — الرئيس
فهناك آنان آن تقع فيه ابتداء الرجوع والمباينة
وآن يصدق فيه على المتحرك انه مفارق ومباين
لذلك الحد الذى هو المنتهى فان عنى بآن اللاوصول
زمان المباينة فمحال ان ذلك الآن هو بعينه آن الوصول

و مباينا له معا — حاشية

بان يكون حدا مشتركا بين زمانى الحركتين فان طرف الحركة يجوز
ان يكون شيئا ليس فيه حركة اصلا وان عنى به آنا يصدق
فيه على المتحرك انه مباين رجع الى المختار انه مغاير لآن الوصول
وان بين الانين زمانا لكنه ليس زمان السكون بل زمان الحركة
وهو بعض حركة الرجوع فان كل آن يفرض فى زمان وقع
فيه حركة الرجوع يكون بينه وبين آن ابتداء الرجوع
بعض حركة الرجوع ثم انه اقام الحجة باعتبار الميل الموصل
والميل الموجب لحركة المفارقة وحكم بان اجتماعهما اى حصول
فظهر مما ذكر ان العدول عن الحجة المشهورة مع الذهاب
الى ان اللاوصول انما فعله المصنف بعيد جدا
فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فيكون
مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع
الزمان فلا بد من وجود حركة مستديرة تحتمل
الدوام الا الحركة الفلكية دائمة اذ لا حركة مستديرة
فى الفلك اى احد من الافلاك وهو الفلك الاعظم على
رأيهم يتحرك على الاستدارة دائما وهو المطلوب اقول فيه بحث
لاحتمال ان يكون لبعض الكواكب حركة مستديرة

اذ كذلك — حاشية

فى آن واحد فى جسم لا يتخلل ان يجتمع فى جسم الاتصال الى حد واحد والتنحية عنه فوجب ان يكون كل منهما فى آن مغاير لآن آخر فبينهما زمان سكون كما مر — حاشية

دائمة اذ لا حركة مستديرة — حاشية

على نفسه مستمرة ابدا ويكون الزمان محفوظا بها هذا ولم
يرتفع بها شبهة تمسك بها بعض الحكماء على انه لا يجب
تخلل السكون بين الحركتين قالوا لو وجب ذلك للزم
انه اذا فرض انه رميت حبة الى فوق وتلاقي في الجو جبلا
ساقطا بحيث يماس سطحها سطحه وترجع حتى ٢ سطحها سطحه رر
لا صعد فيجب توسط السكون بين حركتيها الصاعدة
والهابطة وذلك توجب سكون الجبل واللازم
باطل اذ كل عاقل يعلم ان الجبل لا يقف في الجو بصادمة
الحبة فاجاب بان الحبة المرمية الى فوق عند
نزول الجبل ينتهي حركتها الى السكون لانقطاع الحركة الصاعدة
في آن الملاقاة وعدم الهابطة فيه اذ الحركة لا توجد
الا في الزمان ولكن صغر مانع عن حركة الجبل الا ان سكونها
انى لا يستمر زمانا فانهما وان حصل فيهما الميلان لكنهما لما لم يتساويا
في انهما متقابلين لم يكن ما بينهما زمان السكون بل
هما يجتمعان في الملاقاة لعدم تنافيهما الذاتية احد ٢ آن ما
هما وهو الميل الصاعد وعرضية الآخر وهو الميل الها
بط الحاصل فيه من جهة الجبل كالحجر المرفوع الى فوق

يحس منه

وضع م

يحس منه الرافع ميلا هابطا هو ميله الذاتي الطبيعي
ويحس منه وضع ثقل عليه في تلك الحالة ميلا صاعدا
هو ميله العرضي الحاصل له من جهة الرافع ومحركه
الجبل زمانية وليس بينهما اي هذه الحركة التي توجد
في زمان السكون الذي يوجد في آن هو مبدأ ذلك
الزمان وينتهي بعده مما نقله هذه خلاصة ما ذكره
بعضهم في هوامشه في هذا المقام واقول فيه بحث اذ المراد
بالميل العرضي ما لا يقوم بالمتحرك بل مدافعا ورده رقها
ربنا على قياس الحركة العرضية وللخصم ان يقول
ان الميل الهابط للحبة ليس من هذا القبيل والفرق
بينه وبين الحبة لا يماس الجبل اذا وصلت الى محله ٢ الميل الصاعد للحجر المرفوع بيد وقد يجاب ايضا بان م
اليها ووقفت ثم رجعت قبل الوصول الى الجبل
فكذلك الذي ذكر من تلاقيهما فرض محال
ويجوز استلزامه للمحال الذي هو وقوف الجبل
في الجو وبان وقوف الجبل في الجو غير مستحيل بل مستبعد

٢ مستبعد رر

لكن الضروريات الطبيعية تقتضي امورا استبعدها
العقل كما في الخلا فصل في ان الفلك
متحرك بالارادة لان حركته الذاتية لو لم تكن
ارادية لكانت طبيعية او قسرية لا جائز ان
يكون طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب
عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة وذلك اى كل واحد
من الهرب والطلب في الحركة المستديرة محال اما انه لا يمكن ان يكون
هربا فلان كل نقطة المناسب ان يقال كل وضع يتحرك عنها الجسم بحركته المستديرة
فحركته عنها توجه اليها والهرب عن الشي بالطبع استحال
ان يكون توجها اليه فان قلت لو كان ترك كل وضع
في الحركة المستديرة عين التوجه الى ذلك الوضع لا
استحال كون حركة الفلك ارادية ايضا والا
لكان ذلك الوضع مرادا وغير مراد في حالة واحدة
قلت يجوز ذلك من جهتين فان مبدا الحركة
اذا كان له شعور جاز ان يختلف اغراضه بخلاف
ما اذا كان عديم الشعور اذ لا يتصور هناك اختلاف

الجهات والاغراض وههنا بحث لانا لا نسلم ان ترك
الوضع هو التوجه الى ذلك الوضع بل الى مثله ضرورة
انعدام ذلك الوضع وامتناع اعادة المعدوم واما انها ليست
طالبة لحالة ملائمة فلان كل وضع يتحرك اليه الجسم بحركته
المستديرة فحركته اليه هرب عنه والتوجه الى الشي
بالطبع استحال ان يكون هربا عنه ولان الطبيعة
اذا اوصلت الجسم بالحركة الى الحالة المطلوبة له
سكنته قبل الغاية لزم ذلك اذا كانت الحالة المطلوبة
ان لم توجد الحركة يتوسل بها اليه واما اذا كان المطلوب
بالطبع نفس الحركة فلا وقد يجاب بان الحركة ليست
مطلوبة لنفسها بل لغيرها فانها لذاتها تقتضي التادي
الى الغير فيكون المطلوب ذلك الغير ويمكن ان يقال
لا يلزم السكون الا اذا لم يتصل الفلك بواسطة تلك
الحالة المطلوبة لان تتابع حالة اخرى وهلم جرا الى غير
النهاية حتى كلما حصلت له حالة مطلوبة يتصل
بحالة اخرى يطلبها فلذا يتحرك دائما والمستديرة الفلكية

لبث كذلك ولا جائز ان يكون قسريا لان القسر على
خلاف ميل يقتضيه الطبع فحيث لا طبع فلا قسر فيه
بحث الا بلزوم من عدم كون حركته المستديرة طبيعية
ان لا يكون له ميل طبيعي مخالف لهذه الحركة فصل
في ان القوة المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة عن المادة
لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال اعلى دورات
غير متناهية بحسب العدة ولا شيء من القوى الجسما
نية متناهية لان هذه الحالة في الجسم البسيط المنقسم با بانقسامه
نقسامه كذلك فالمحركة للفلك ليست قوة جسمانية المذكورة لا تقوى على حركات غير متناهية لان كل قوة
وانما قلنا ان القوة الجسمانية التي ذكرناها فهي قابلة للتجزي
الجسم المتجزي الى الاجزاء كل منها قوة والجزء اي كل جزء منها
بالنسبة الى جزء الجسم تقوى على شيء نسبته الى ما تقوى كل القوة
بالنسبة الى كل الجسم كنسبة جزء الجسم الى كله والجملة اتم
تقوى على مجموع تلك الاشياء والاحكام الجزء اي جزء
القوة بالنسبة الى جزء الجسم مساويا للكل اي كل القوة بالنسبة
الى كل الجسم او اكثر منه في التاثير هف اذ لا تفاوت
بين الجسمين البسيطين المتفاوتين صغرا وكبرا في

في قبول

في قبول الحركة الا باعتبار قوتين حلتا فيهما فاذا قطع — فيجب التفاوت في الحركتين
النظر عن القوتين كان الجسمان متساويين في قبول
الحركة ولم يكن لزيادة قدر الجسم اثر فلا تفاوت
هنالك الا في المحركين على نسبة تفاوتهما ومتى كان
كذلك فالمجموع اي القوة كلها لا تقوى على غير
المتناهي لان الجزء منها اما ان تقوى على جملة متناهية
من مبدأ معين او على جملة غير متناهية والتالي بط
اذ المجموع تقوى من ذلك المبدأ على ما هو زايد
فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام هف قيل العلة
انما قيل غير المتناهي المتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي — متسقادر
اذا لم يكن لا انتظام متسقا غير مستحيل كالشهور والسنين
وكذا الماضية فانها غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من
السنين وكذلك الالوف المتضاعفة والمئات المتضاعفة — والمآت
الى غير النهاية وتوضيحه ان المراد بكون غير المتناهي منتسق النظام
ان يكون امتدادا واحدا متصلا في نفسه ولا يلزم من اتصال
الزمان في نفسه اتصال الشهور والسنين لانهما لا يتحدان
الا باعتبار العدد العارض للاجزاء المفروضة للزمان ولا
يتصح الاتصال والاتساق وما قيل من انه يرد عليه

ما لا ينقطع عنه وهو ان لا اتساق ح لا يوجد
في اجزاء الحركة اقول يمكن دفعه بان المط موقوف
على اتساق الحركة في نفسها وهو حاصل ولا ينافيه عدم
اتساقها باعتبار العدد العارض لاجزائها المفروضة
وقد يقال ان يكون يمكن المراد باتساق النظام
عدم الانقطاع ونعني بالزيادة على غير المتناهي العدم
لا انقطاع الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه وذلك
لازم فيما نحن فيه لفرض وقوع التحريكين من مبدء
واحد ويكون هذا القيد اي احترازا عن الزيادة
على غير المتناهي في جهة المتناهي فانها غير مستحيلة بل واقعة
كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية مبتدئتين
من مبدئين مختلفين احدهما من يوم والاخرى
من يوم اخر قبل ذلك اليوم او بعده والله اعلم
هذا لان المص لم يذكر قيد كون الزيادة في جهة عدم
التناهي ولا بد من ذكره لما ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيلة
واما الاتساق بمعنى الاتصال وان كان يجب
الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المص
ترك ذكره لظهوره في الحركة اقول زياده غير

متناه على غير متناه انما يستحيل اذا كانا امتدادين كاعداد الشهور
والسنين او لم يكن مبدءهما واحدا كما اذا اعتبر خط غير
متناه مبدء وسط خط اخر فلا استحالة في الزيادة المذكورة
ولا يبعد ان يكون قول المنسق النظام اشارة الى هذين
القيدين وقد يقال لا نسلم ان التفاوت واقع
في الطرف المقابل للمبدء المفروض حتى لا يلزم الخ لم لا
يجوز ان يقع التفاوت في الخلال لاختلاف الحركتين
في السرعة والبطوء ونعلم ان الجزء يقوى على حركة متنا
هية والجزء الاخر مثله فالمجموع لا يقوى على غير المتناهي لان
انضمام المتناهي الى المتناهي مرات متناهية لان القسمة
الخارجية الممكنة للجسم متناهية لا يوجب اللاتناهي
وما قيل من ان الجسم قابل للقسمة الى غير النهاية فقد سبق
تحقيقه على وجه لا ينافي ما ذكره فثبت ان كل ما يقوى عليه
الصلوة لقوة الجسمانية من الحركات فهو متناه فصل
في ان المحرك القريب اي بلا واسطة محرك اخر للفلك قوة
جسمانية نسبتها الى الفلك كنسبة الخيال الينا في ان كلا
منهما محل ارتسام الصور الجزئية الا ان الخيال مختص
بالدماغ وهي سارية في جرم الفلك لبساطته وعدم

رجحان بعض اجزائه على بعض في الحلية وتسمى نفسا
منطبعة واعلم انهم اختلفوا في محركات الافلاك
الجزئية للكواكب السبعة السيارة فذهب فريق
الى ان كل كوكب منها من لجميع افلاكه متى له حيوان
واحد ذي نفس واحدة يتعلق بالكوكب اولا تعلقها
وبافلاكه بواسطة الكوكب بعد ذلك كما يتعلق نفس الحيوان
بقلبه اولا وباعضائه الباقية بعد ذلك وبتوسط فالقوة
المحركة منبعثة عن الكوكب الذي كالقلب في افلاكه التي كا
الجوارح والاعضاء الباقية على هذا يكون النفوس
الفلكية تسعا اثنان للفلك الاعظم وفلك البروج
وسبع للسيارات وافلاكها وذهب الشيخ ومن تابعه
الى ان كل فلك من الافلاك المذكورة ذو نفس محركة اياه و
كذلك كل كوكب وقد اثبتوا للكواكب ايضا حركات
وضعية على انفسها فعدد النفوس المحركة على هذا الرأي

عدد

عدد الافلاك والكواكب جميعا الحركات الاختيارية يعني الارادة
الجزئية لا تقع الا عن ارادة تابعة في الاغلب للشوق الى طلب امر
ملائم ويسمى شهوة او الى دفع امر منافر ويسمى غضبا
ويدل على المغايرة الارادة للشوق كون الانسان
مريدا لتناول ما لا يشتهيه كما في الدواء البشع ومنه يعلم
ان الفعل الاختياري قد يترتب على تصور النفع او الضرر
من غير توسط شوق هناك وعدم مريد لتناول ما يشتهيه كما اذا منع
مانع الغير الملائم والمنافر من حيث انه ملائم او
منافر تصورا مطابقا او غير مطابق وحاصل ان يقع عن
تصور كلي جزئي السبيل الى الاول لان التصور الكلي
نسبته الى جميع الجزئيات على السوية فلا يقع منه
بعض الحركات الجزئية دون بعض والا لزم الترجيح
بلا مرجح فسبب الحركات الجزئية الارادية تصورات
جزئية وقيل لو كان المعتبر في صدور الفعل الجزئي
التصور الجزئي لزم الدور لان تصوره من حيث

انه يمتنع من وقوع الشركة يتوقف على وجوده
لانا قبل حدوث السواد المعين مثلا لا نتصور الا
سوادا معينا فى هذا المحل فى هذا الوقت على هذا الشرط
والمقيد بهذه القيود وان كانت الوفا لا يكون الا كليا
ولما نتصور هذا السواد من حيث هذه الشخص المانع عن شخصية المانعة در
فرض الاشتراك فلا يحصل الا بعد وجوده فلو توقف
وجوده على مثل هذا التصور كان دورا واجيب عنه
بان ادراك الجزئى قبل وجوده موقوف على حصوله
فى الخيال لا على حصوله فى الخارج وحصوله فى الخارج
هو الذى يتوقف على تحصيل الفاعل اياه المتوقف
على ادراكه فانه كما يكون حصول الجزئى فى الخارج
مبدا لحصوله فى الخيال ايضا مبدا لحصوله فى الخارج فقد يكون حصوله فى الخيال
ولا يلزم الدور وكل ما له تصور جزئى فهو جسمانى
هذا لا يصح على الطلاقه اذ الدليل مخصوص
بالجزئيات الجسمانية وقد صرحوا بان الجزئيات

المجردات ترتسم فى النفس لان الصورة الجزئية
ترتسم وهى اصغر وترتسم وهى اكبر فاما ان يكون اختلاف
فى الصغر والكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة او لاختلاف
الماخوذ عنه الصورتان بالصغر والكبر او لاختلاف
فى المحل من المدرك قيل الحصر ممنوع لجواز ان يكون الاختلاف
الاعراض كالشكل والسواد والبياض واجيب بان المفروض
تساويهما فيها اقول تساويهما فى الاعراض باسرها
ممتنع ومجرد التساوى فى ماهيات الاعراض لا يسد باب
المناقشة لاحتمال ان يكون الاختلاف لتشخصها لا سبيل الى
الاول لانا نتكلم فى الصورتين من نوع واحد ولا سبيل
الى الثانى لان الصورة المختلفة بالصغر والكبر لا يجب ان يكون
ماخوذة من خارج فتعين القسم الثالث فتكون الصورة
الكبيرة منهما مرتسمة فى محل من المدرك غير ما ارتسمت فيه
الصغيرة فينقسم المدرك لانقسام محله محة فى الوضع وما
هذا شانه فهو جسمانى قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة

الجسمانية لا تقوى على التحريكات الغير المتناهية والنفس
المنطبعة المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف صدرت عنها
هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض
صريح واجيب عنه بان مبادي الحركات الفلكية
هي الجواهر المفارقة بواسطة نفوسها الجسمانية المنطبعة
في اجرامها والبرهان انما قام على ان القوة الجسمانية
لا يكون مؤثرة آثارا غير متناهية لا على ان لا يكون واسطة
في صدور غير متناهية تلك الآثار وقد بان لما جاز
بقاء القوة الجسمانية مدة جاز ايضا غير متناهية وكونها
واسطة في صدور آثار لا تتناهى جاز ايضا كونها مبادي
لتلك الآثار لانها المباشرة لتلك التحريكات عندهم
واذا كانت واسطة فليجز ايضا ان يباشرها استقلالا
وقد يجاب ايضا بان يكون هذه التحريكات الغير المتناهية
صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة بان الانفعالات
الغير المتناهية عليها من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع

تناقض

صدور

صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء
من غير واسطة وذا لا ينافي صدور التحريكات الغير عنها بواسطة
الانفعالات الغير المتناهية الطارية عليها فتأمل ثم مباحث
الفلكيات الفن الثالث في العنصريات
وهو مشتمل على ستة فصول فصل في البسائط
العنصرية وهي اربعة بالاستقراء اذ العنصر اما بارد او حار
وعلى التقديرين اما رطب او يابس فالبارد الرطب هو الماء
والبارد اليابس هو الارض والحار اليابس هو النار
والحار الرطب هو الهواء والعنصر هو الاصل في اللغة العربية كالاسطقس
في اللغة اليونانية وهذه الاربعة من حيث انها تتركب منها المركبات
تسمى اسطقسات ومن حيث تنحل اليها المركبات تسمى
عناصر ومن حيث يحصل بتفاعلها عالم الكون والفساد
تسمى اركانا ومن حيث ينقلب كل منها الى الآخر تسمى
اصول الكون والفساد وكل واحد منها يخالف الآخر
في صورته الطبيعية اي النوعية والا لتشغل كل واحد

المتناهية

منها بالطبع حيز الاخر المناسب ترك كل واحد اذ لا
يلزم توافق الكل عند عدم تخالف الكل والتالي بط
اذ كل واحد منها يهرب بطبعه عن حيز غيره فالمقدم مثله
وكل واحد منها قابل للكون والفساد والصور المحتملة
للانقلابات اثنا عشر حاصلة من مقايسة كل واحد من
الاربعة مع الثلاثة الباقية فستة منها لا واسطة فيها
وهي انقلابات احد العنصرين المتجاورين الى الاخر يعني انقلاب
الارض ماء وبالعكس والماء هواء وبالعكس والهواء نارا
وبالعكس وهي التي تعرض المص لبيانها واما الستة الباقية فبعضها لا
تحصل الا بواسطة واحد يعني انقلاب الارض هواء وبالعكس
والماء نارا وبالعكس وبعضها لا يحصل الا بواسطتين يعني انقلاب
الارض نارا وبالعكس هذا ما اشتهر بينهم وقال الشيخ ان
الصاعقة تتولد من اجسام نارية فارقها السخونة وصارت
لاستيلاء البرودة على جوهرها متكاثفة فلو صح ما ذكر لكانت
اجزاء النارية منقلبة الى اجزاء ارضية صلبة بلا واسطة وايضا قد

بان النار

بان النار القوية يحيل الاجزاء الارضية نارا ولان الماء الصافي
ينقلب في زمان قليل حجرا انقطع يقرب منه في الحجم فلا مجال لان
يتوهم ان فيها اجزاء ارضية انعقدت حجرا بعد ذهاب الماء
بالتبخر والنضوب وفي ذلك معادن في عين سياهكوه وهي قرية من بلدة
مراغة من بلاد آذربايجان وماؤه ينقلب حجرا مرمرا او الحجر
يحل بالحيل الاكسيرية ماء وذلك بتصييره ملحا اما بالاحراق
او بالسحق مع ما يجري مجرى الملح كالنوشادر ثم اذابته بالماء
وقد يقال ان ارباب الاكسير يتخذون مياها حادة ويحلون
فيها احجارا صلبة حجرية حتى تصير مياها جارية وكذا الهواء
ينقلب ماء كما يرى في قلل الجبال فانه يغلظ الهواء لشدة البرودة
ويصير ماء ويتقاطر دفعة من غير ان ينساق اليها بخار من موضع
اخر او ينعقد من بخار متصاعد عنه والشيخ قد حكى انه شاهد ذلك
في جبال طبرستان وطوس وغيرهما وقد يشاهد اهل المساكن
الجبلية امثال ذلك كثيرا والماء ايضا ينقلب هواء بالحر كما
يشاهد في الثياب المبلولة المطروحة في الشمس وعند غليان

العقد، وكذا الهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين اذا سدت
المنافذ التي يدخل فيها الهواء الجديد وألح في النفخ والنار
ايضا ينقلب هواء كما يشهد به في المصباح فان ما ينفصل
عن شعلته لو بقيت نارا لرؤيت ولأحرقت سقف
الخيمة فاذا انقلب هواء وايضا النار الكائنة في كورة
الحدادين ينطفي ويصير هواء ونقول ايضا الكيفيات
العنصرية زائدة على الصور الطبيعية لانها تستحيل
في الكيفيات مثل التسخن والتبرد مع بقاء الصورة الطبيعية
ولو كانت الكيفيات نفس الصورة الطبيعية لانمحت
ذلك لا يخفى عليك ان ما ذكره عبر في جميع الكيفيات
لسائر العناصر والبسائط سواء كانت حقيقية او
اضافية ليشمل الكلام المزاج الثاني ويكون تعريف المزاج
جامعا اذا انكسرت واجتمعت وعاشت في المركب
وفعل بعضها في بعض بقوليها اي كيفياتها المتضادة
قيل المراد بتضاد الكيفيات ههنا هو التخالف مطلقا

لا التضاد

لا التضاد الحقيقي المصطلح الذي يكون بين شيئين هما
في غاية التخالف والا لم يكن الكلام متناولا للمزاج
الثاني كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج الزيبق والكبريت
لان مزاج الزيبق ليس في غاية البعد عن مزاج الكبريت
لتشابههما ورد ذلك بانه لا حاجة حينئذ الى حمل الكلام
على خلاف المصطلح فان المركبات بعضها حار وبعضها
بارد وبعضها رطب وبعضها يابس وكما ان بين السواد
والبياض على الاطلاق تضادا وغاية الخلاف كذلك بين
الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ويكسر كل واحد منها سورة
كيفية الاخر الظاهر ان ما ذهب اليه بعض المحققين من ان الفاعل
الكاسر هو نفس الكيفية والمنفعل المنكسر هو سورة
الكيفية لا نفسها فان الحرارة مثلا تكسر سورة البرودة
والبرودة يكسر سورة الحرارة وانكسار سورة البرودة
لا يجب ان يكون بسورة الحرارة بل قد يحصل بالحرارة
فان الماء الفاتر اذا امتزج بالماء الشديد البرد يكسر سورة

بردتها ولكن انكسار سورة برودتها الحرارة لا يلزم
ان يكون بسورة البرودة بل قد يحصل بنفس البرودة
اذ الماء القليل البارد اذا امتزج بالماء الشديد الحرارة تكسر
سورة حرارتها فيحصل كيفية متوسطة توسطا ما بين الكيفيات
المتضادة بحيث يستحر بالقياس الى البرودة وتستبرد
بالقياس الى الحرارة وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة
متشابهة في اجزائه يعني يكون الحاصل من تلك الكيفية
في كل جزء من اجزاء المركب مماثلا للحاصل في الجزء الاخر
يساويه في الحقيقة النوعية من غير تفاوت الا
بالمحل وهو المزاج

فصل في كائنات

الجو هي ما يحدث من العناصر بلا امتزاج ووجه التسمية
ان اكثرها يحدث في الجو اي ما بين السماء والارض
اما السحاب والمطر وما يتعلق بهما فالسبب الاكثري
في ذلك تكاثف اجزاء البخار وهو اجزاء هوائية يمازجها
اجزاء صغار مائية تلطفت بالحرارة بحيث لا تمايز بينها

سالحس

متشابهة في اجزائه م

والمطر

في الحس لغاية الصغر الصاعد لان ما يجاور الماء من
الهواء لا يستفيد كيفية البرد من الماء قيل هذه المقدمة
ليس تعليلا لما قبلها بل هي مقدمة تفيد ما في اثناء
المبحث حيث قال فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا
ماطرا اقول يمكن توجيه الكلام بوجه لا يكون هذه
المقدمة مستدركة ههنا بان يقال قد ذكروا ان للهواء
اربع طبقات الاولى ما يمتزج مع النار وهي التي يتلاشى
فيها الادخنة المرتفعة عن السفل ويتكون فيها الكواكب
ذوات الاذناب والنيازك وما يشبههما الثانية
الهواء الغالب وهي التي يحدث فيها الشهب الثالثة
الهواء البارد المختلط بالاجزاء المائية ولا يصل اليه اثر
شعاع الشمس بالانعكاس من وجه الارض ويسمى طبقة
زمهريرية وهي منشأ السحب والرعد والبرق و
الصاعقة الرابعة الهواء الكثيف الذي يصل اليه
اثر شعاع الشمس والطبقتان الاوليان منها مجاورتان

ليست

ينعقد

اوحنه

السحب

تلك للنار والاخريان للما فحاصل كلامه ان كلا من
الطبقتين الاخيرتين يستفيد كيفية البرد من
مخالط الابخرة المائيه لكن الطبقة الرابعة لا يبقى على صرافة
برودتها التي اكتسبها من مخالطة تلك الابخرة لوصول
اثر شعاع الشمس اليها بالانعكاس ثم الطبقة الثالثة التي ينقطع
عنها تاثير شعاع الشمس يبقى باردة فاذا بلغ البخار في
صعوده اليها تكاثف بواسطة البرد فان لم يكن البرد
قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر للثقيل الحاصل من التكاثف
والاجتماع فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر السحاب قبل
اجتماعها او لا يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده
فان وصل قبل اجتماعها ينزل السحاب ثلجا وان
لم يصل قبل اجتماعها بل وصل بعده نزل بردا الخ
واما اذا لم يصل البخار الى الطبقة الباردة الزمهريريه
لقلة الحرارة الموجبة للصعود فان كان كثيرا فقد ينعقد
سحابا ماطرا اذا اصابه البرد كما حكى الشيخ انه شاهد البخار

قد صعد

الاجزاء الزمهريرية

وهو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب

قد صعد من اسافل بعض الجبال صعودا يسيرا وتكاثف
حتى كانه مكبة موضوعة على وهدة وكان هو
فوق تلك الغمامة في الشمس وكان من تحته
من اهل القرية التي كانت هناك يمطرون
وقد لا ينعقد ويسمى ضبابا وقد يقع بادنى حرارة
تصل اليه لكثرة لطافته وان كان قليلا فاذا اصابه
البرد اي برد الليل فان لم يجمد فهو الطل وان جمد
فهو الصقيع ونسبته الى الطل كنسبة الثلج الى المطر
وقد يكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد الشديد
فيحصل منه الاقسام المذكورة ولذا قيد المصنف
السبب فيما سبق بالاكثري واما الرعد والبرق
فسببهما ان الدخان هو اجزاء النارية يخالطها اجزاء
صغار ارضيه تلطفت بالحرارة لا لم يتميز بينهما الحس
لغاية الصغر اذا ارتفع مع البخار مختلطين وينعقد
السحاب من البخار واحتبس الدخان فيما بين السحاب

الصقيع الذي يسقط من السماء بالليل شبيها بالثلج صقاع
الطل ضعف المطر والجمع الطلال
انقباض ...

لا تمايز ...

فما صعد من الدخان الى العلو لبقاء حرارته او نزل له
الثقل لبرد والها لخرق السحاب في صعوده او نزوله تمزيقا
عنيفا فيحصل صوت هائل هو الرعد بتمزيقه و
تقلقه وان اشتعل الدخان لما فيه من الدهنية با
لحركة العنيفة المقتضية للحرارة كان برقا ان كان لطيفا
وينطفى بسرعة وصاعقة ان كان غليظا ولا ينطفى حتى
يصل الى الارض واذا وصل اليها فربما صار لطيفا
ينفذ في المتخلخل ولا يحرقه وتذيب الاجسام
المندمجة فيذيب الذهب والفضة في الصرة مثلا
ولا يحرقها الا ما احترق من الذوب وربما كان كثيفا
غليظا جدا فيحرق كل شيء اصابه وكثيرا ما يقع
على الجبل فيدكه دكا واما الرياح فقد يكون بسبب
ان السحاب اذا ثقل لكثرة البرد اندفع الى اسفل
وضاغط لتسخنه بالحركة وتحلل الاجزاء المائية في اثنا
نهاها هواء متحركا اي ريحا وايضا بتموج الهواء

بالاندفاع

بالاندفاع المذكور فيحصل الريح وقد يكون لاندفاع
يعرض بسبب تراكم السحب وتراحمها او الاختلاف
في القوام فيندفع الكثيف الرقيق فيصير السحاب
من جانب الى جهته اخرى وقد يكون الانبساط
الهواء بالتخلخل في جهة اي ازدياد مقداره
بدون انضمام جسم اخر اليه واندفاعه من جهة
الى اخرى فيدافع ما يجاوره وذلك المجاور ايضا
يدافع ما يجاوره فيتموج الهواء ويضعف
تلك المدافعة شيئا فشيئا الى غاية ما فيقف
وقد يحدث ايضا من تكاثف الهواء لانه اذا
صغر حجمه يتحرك الهواء المجاور له الى جهته ضرورة
امتناع الخلاء وقد يكون بسبب برد الدخان
المتصاعد الى الطبقة الزمهريرية ونزوله ومن
الرياح ما يكون سموما اي متكيفا بكيفية سمية
اي محرقا قاتلا فيه حمى تشعل البدن لاحتراقه

في نفسه بالاشعة وقيل لاختلاط بقية مادة الشهب او
المرورة بالارض الحارة جدا او قد يحدث رياح مختلفة
الجهة دفعة فيدافع تلك الرياح الاجزاء الارضية فيضغط
تلك الاجزاء بينها مرتفعة كانها تلتوي على نفسها وهي الاعصار
واما قوس قزح فهي انما يحدث من ارتسام ضوء نيرات
الاكبر اي الشمس في اجزاء رشية صغيرة صقيلة متقاربة غير منفصلة
مستديرة اي واقعة على هيئة الاستدارة وبيانه انه اذا وجد
في خلاف جهة الشمس الاجزاء المذكورة على وجه ينعكس
الشعاع البصري عن كل منها الى الشمس وكان وراء تلك
الشمس الاجزاء جسم كثيف اما جبل او سحاب كدر وكانت
الشمس قريبة من الافق وادبرنا على الشمس ونظرنا الى تلك
الاجزاء وانعكس شعاع البصر عنها الى الشمس فيرى في كل من تلك
الاجزاء ضوءها دون شكلها لانا نعلم بالتجربة ان الصقيل
الذي ينعكس منه شعاع البصر اذا صغر جدا ادى الضوء
واللون دون الشكل فكانت تلك الاجزاء على هيئة

كوس

قوس مستطيلة اقل من نصف الدائرة وبحسب ارتفاع
الشمس ينقص هذا القوس لانتقاص الاجزاء التي
تنعكس منها الاشعة البصرية الى الشمس من
الطرفين وانما احتاج حدوثها الى ان يكون وراء
تلك الاجزاء الرشية جسم كثيف ليصير كالمرآة
فان الشفاف لا يرى فيه شيء اذا كان وراءه شفاف
آخر واما قيد كون الشمس قريبة من الافق فان الاجزاء
الرشية الكائنة في الجو للطافتها يتحلل سريعا بادنى
سخونة يصيبها من ارتفاع فان قلت لو صح ذلك
ليرى في الجو احيانا شيء غير مستدير على الوان قوس قزح
بان يكون اجتماع الاجزاء الرشية المذكورة على غير هيئة الاستدارة
قلت لما تقرر في المناظر انه لا بد من تساوي زاويتي
الشعاع والانعكاس فاذا اجتمعت تلك الاجزاء على
غير هيئة الاستدارة لم ينعكس الشعاع من كل منها
الى الشمس كما لا يخفى على من له تخيل صحيح واختلاف

الشمس م

الوانها بسبب اختلاف ضوء النيرات والوان الغمام المختلفة
وقد يتفق ان الناحية العليا منها لما قربت من الشمس وقوي
فيها الاشراق فيرى احمر ناصعا واما الناحية السفلى فلما
بعدت عنها كان اشراقها فيرى فيه حمرة الى سواد وهو الارجواني
وما يتوسط بينهما فان لونه متولد من ذينك اللونين وهو الكراثي ورد هذا
بان الكراثي لا يناسب هذين اللونين بل لونه هو متولد عن الصفرة و
السواد وبان سبب اختلاف الوانها لو كان اختلاف اجزائها بالقرب
والبعد مقيسا الى النير كان الانتقال من احد اللونين الى الآخر على سبيل
التدريج فلم يكن للالوان الثلثة متشابهة الاجزاء عند الحس وقال الشيخ
لست احصله واما الهالة فانها انما تحدث من ارتسام ضوء النير في اجزاء
رشية صغيرة صيقلية متقاربة غير متصلة مستديرة حول النير وبيانه
انه اذا وجد بين الناظر والنير الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس الشعاع
البصري من كل منها الى النير ونظر في تلك الاجزاء فيرى في كل منها
ضوء النير دون شكله لما سبق فكان مجموعها على هيئة دائرة تامة
او ناقصة وهي الهالة وتدل على حدوث المطر لدلالتها على رطوبة الهواء واذا اتفق

ان يوجد

ان يوجد سحابتان على الصفة المذكورة احديهما تحت الاخرى حدثت هناك
هالة تحت هالة ويكون التحتانية اعظم لانها اقرب الينا وزعم بعضهم انه رأى
سبع هالات معا ولم يعلم ان هالة الشمس وتسمى الطفاوة بضم الطاء
نادرة جدا لان الشمس تحلل السحب الرقيقة وقد حكى الشيخ في الشفا انه
رأى حولها تارة الهالة التامة وتارة الهالة الناقصة على الوان قوس
قزح واما الشهب فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز النار وكان لطيفا
غير متصل بالارض اشتعل فيه النار فانقلب الى النار بحيث تلهب بسرعة
حتى يرى كالمطفي بيانه على ما ذكره المحقق في شرح الاشارات انه تشتعل
طرفه العالي اولا ثم يذهب الاشتعال فيه الى آخره فيرى الاشتعال ممتدا على
سمت الدخان الى الطرف الآخر وهو المسمى بالشهاب فاذا استحال الاجزاء الارضية
نارا صرفا صار غير مرئية فيظن انها طفئت وليس ذلك بطفوء وان كان الدخان غليظا
لا يطفى النار اياما وشهورا كما حكى ان بعد المسيح على نبينا وعليه السلام
بزمان كثير ظهر في السماء نار مضطرمة من ناحية القطب الشمالي وبقيت
السنة كلها وكانت الظلمة تغشى العالم من تسع ساعات
من النهار حتى يكون لم يكن واحد يبصر شيئا وكان ينزل من الجو مثل

المحسّن والرماد وان اتصل الدخان بالارض تشتعل النار فيه نازلة
له الى الارض ويبقى الحريق واما الزلزلة وانفجار العيون فاعلم
ان البخار اذا احتبس في الارض يميل الى جهة ويتبرد بها اى الارض
فينقلب مياها مختلطة باجزاء بخارية اذا قل فاذا كثر
البخار بحيث لا تسعه الارض وجب انشقاق الارض و
انفجر منها العيون وقال ابو البركات في المعتبر ان السبب في العيون
والقنوات وما يجرى مجريها هو ما يسيل من الثلوج ومياه
الامطار لانا نجدها تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وان
استحالة الاهوية والابخرة المنحصرة في الارض لا مدخل لها في ذلك
واحتج بان باطن الارض في الصيف اشد بردا منه في الشتاء فلو كانت
سبب هذه استحالتها لوجب ان يكون العيون والقنوات ومياه الابار
في الصيف ازيد وفي الشتاء انقص مع ان الامر بخلاف
ذلك على ما دلت عليه التجربة والحق ان السبب الذى ذكره صاحب
المعتبر لا محالة الا انه غير مانع من اعتبار السبب الذى ذكره
المص واحتجاجه في المنع انما يدل على انه يجوز ان يكون ذلك هو السبب

السلم

التام لا على انه لا يجوز ان يكون ذلك سببا في الجملة واذا غلظ البخار
بحيث لا ينفذ في مجارى الارض او كانت الارض كثيفة عديمة المسام اجتمع
طالبا للخروج ولم يمكنه النفوذ فزلزلت الارض وكذا الريح والدخان
وربما قويت المادة على شق الارض فيحدث صوت هائل وقد يخرج
نار لشدة الحركة المقتضية لاشتعال البخار والدخان الممتزجين على
طبيعة الدهن فصل في المعادن المركب التام وهو الذى له صورة نوعية
يحفظ تركيبه اما ان يكون له نمو وغذاء او لا فالثاني هو المعدني
والاول اما ان يكون له حس وحركة ارادية او لا فالثاني هو المعدن والاول
اما الثاني هو النبات والاول هو الحيوان وقد يقال لم يقم
دليل على ان المعدني والنبات ليس لهما حس وحركة ارادية
وان المعدني ليس له نمو وغاية عدم الوجدان وانه لا
يدل على العدم ولهذا قال شارح التلويحات المركب ان تحقق
كونه ذا حس وارادة فهو الحيوان والا فان تحقق كونه ناميا
فهو النبات والا فهو المعدني ومن تمسك بشعور النبات واستدل
في الحركة بما يشاهد من ميل الاغصان عن سمت استقامته في الصعود

واذا كان هناك مانع فانه قبل ان يصل الى ذلك المانع يعوج
ثم اذا جاوزه عاد الى تلك الاستقامة في شجرة النخل واليقطين
امارات شاهدة بذلك ويتمسك اي يقصد لاغتذاء المعدني
بما ظهر في المرجان من جوهر الغذاء الاكثر فيها لا دخنة المحتسبة في الارض
اذا كثرت بتولد عنها امامي واذا لم يكن كثيرة واختلطت
على ضرب من الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف
فيكون منها الاجسام المعدنية فان غلب البخار على الدخان
يتولد البشم والبلور والزيبق والرصاص وهو
الابيض وهو القلعي او اسود وسو الاسرب واذا اطلق
الرصاص اريد به الابيض وغيرها من الجواهر الشفافة قيل في
عد الزيبق والرصاص من هذا القسم نظر اما الرصاص
فلانه من الاجساد السبعة التي تتولد من امتزاج الزيبق
والكبريت ولانه لا شفيف فيه واما الزيبق فلانه
لا شفيف فيه ايضا ولما تقرر عندهم انه متولد من جسم
مما خالطته اجزاء كبريتية في غاية اللطافة

المتشققة — عندهم

خالطه

له

مخالطة شديدة بحيث لا يوجد لها سطح الا وهو مغشى بغلاف
من الاجزاء الكبريتية كالقطرات المرشوشة على تراب
هباتي مسحوق في غاية السحق بحيث يصير كل قطرة منها مغشا
بغلاف الترابي يحفظها وان غلب الدخان يتولد
الملح والزاج والنوشادر ثم من اختلاط بعض هذه
اي الكبريت يتولد الاجسام الارضية اي الاجساد السبعة
المتطرقة وهي القابلة لضرب المطرقة بحيث لا ينكسر ولا يتفتت بل يلين
ويندفع الى عمقها فينبسط مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد
والخارصيني والاسرب والقلعي فصل في النبات
وله قوة اي صورة نوعية عديمة الشعور عند الاكثر يحفظ
تركيبه ويصدر عنها حركات النبات في الاقطار الثلاثة المسماة نموا
او افعال مختلفة بالآت مختلفة قيل فان الواحد لا يصدر
عنه افاعيل مختلفة الا بالآت مختلفة وفيه نظر لان قولهم الواحد
من حيث هو واحد لا يصدر عنه الا الواحد على تقدير صحته
يستلزم ان لا يصدر عن الواحد افاعيل مختلفة الا بالجهات

اي الزيبق مع بعض — والكبريت — الثلث

المختلفة سواء كان تلك الجهات الآت او غيرها و
يسمى نفسا نباتية وكما هو ما يتم به النوع اما في ذاته كهيئة
السرير فانها كمال للخشب السريري لا يتم السرير وحده الا
بها او في صفاته كالبياض فانها كمال للجسم الابيض لا يكمل
في الصفة الا به والاول كمال اول والثاني كمال ثان الجسم طبيعي ليس
المراد ههنا ما يقابل التعليمي بل ما يقابل الجسم الصناعي واحترز به
عن مثل الهيئة السريرية ومنهم من رفع طبيعي على انه صفة لكمال
احترازا عن الكمال الصناعي فان الكمال الاول قد يكون
صناعيا يحصل بصنع الانسان كما في السريرية وقد يكون
طبيعيا لا مدخل للصنع فيه الي بجوز جر على انه صفة جسم
اي جسم مشتمل على الآلة ورفعه على انه صفة كمال ذو آلة
واحترز به عن صور البسائط والمعدنيات من جهة ما يتولد
ويزيد ويغتذي فقط واحترز به عن النفس الحيوانية والانسانية
فلها قوة غاذية لاجل بقاء الشخص وهي القوة تحيل جسما
آخر الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه فتلصق تلك القوة

ذلك

ذلك المشاكل بالجسم الذي هي فيه بدل ما يتحلل عنه بالحرارة
الغريزية او غيرها ولها قوة نامية لاجل كمال الشخص والقياس
ان تكون منبثة لكنهم راعوا مشاكلة الغاذية وهي التي تزيد في
الجسم الذي هي فيه في اقطاره طولا وعرضا وعمقا قيل احترز به
عن الزيادة الصناعية فانها لا تكون في الاقطار الثلاثة لكن الزيادة
الصناعية بعضها النقصان بعض آخر وفيه نظر لان زيادة المقدار
في الاقطار بانضمام الغذاء اليه لا بنفسه واذا كان كذلك فنقول
في الزيادات الصناعية ايضا اذا اضاف الصانع الى الشمعة
مقدارا آخر من الشمع حصلت الزيادة في الاقطار
الى ان يبلغ كمال النشو يخرج به مبدء السمن والورم
اذ ليس غايتهما بلوغ الجسم الى كمال النشو وقبلها خارجان
بقوله في اقطاره طولا وعرضا وعمقا اما السمن فلانه لا يزيد
في الطول بل في العرض والعمق واما الورم فلامتناع تورم
القلب بالاتفاق وتورم العظام عند الاكثرين اقول
فيه بحث لان المفهوم من زيادة الجسم في اقطاره الثلاث

ان يزيد مجموعه من حيث هو مجموع لا ان يزيد كل جزء من اجزائه
وقد صرح به بعض المحققين بان السمن يزيد في الطول ايضا ومنها
قوة مولدة لاجل بقاء النوع وهي التي تاخذ من الجسم الذي هي فيه
جزءا وتجعله مادة ومبدءا لمثله او تخص من جنسه
ليشمل البغل واعلم ان ههنا ثلث قوى احديها
ما يجعل الدم المستعد للنوية منيا في الانثيين وثانيها ما يهيئ كل
جزء من المني الحاصل من الذكر والانثى في الرحم بعضو مخصوص
بان يجعل بعضه مستعدا للعظمية وبعضه للعصبية الى غير
ذلك والمتولد مجموع هاتين القوتين ووحدتها اعتبارية
وثالثها ما تصور مواد الاعضاء بصورها الخاصة بها
وتسمى مصورة وقد ذهب المحقق الطوسي الى ان صدور
التصوير عن قوة عديمة الشعور ممتنع وكان المصنف ايضا
ذهب الى ذلك ولذا لم يذكر المصورة ههنا والغاذية تجذب
الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع ثقله فلها خوادم اربع
قوة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة للثقل لا

سعد

لا يبعد ان يجعل الغاذية والهاضمة واكثر الاطباء كجالينوس
وابي المسيحي وصاحب الكامل وغيرهم من الاطباء المتاخرين لم
يفرقوا بينهما وغاية ما قيل في الفرق ان القوة الهاضمة مبدا
افعالها عند انتهاء فعل الجاذبة وابتداء فعل الماسكة فاذا جذبت
جاذبة عضو شيئا من الدم وامسكته ماسكة ذلك العضو فللدم
صورة نوعية فاذا استحال شبيها بالعضو فقد بطلت تلك الصورة
وحدثت صورة اخرى فيكون ذلك كونا للصورة العضوية
وفسادا للصورة الدموية وهذا الكون والفساد
انما يحصلان بان يحدث هناك من الطبخ ما لا
لاجله ياخذ استعداد المادة للصورة الدموية في الانتقاص
ويأخذ استعدادها للصورة العضوية في الاشتداد ولا يزال الاول
ينتقص والثاني يشتد الى ان ينتهي المادة الى حيث يبطل عنها
الصورة الاولى وهي الدموية فيحدث الاخرى وهي العضوية
فههنا حالتان احديهما سابقة على الاخرى فالحالة الاولى هي
فعل القوة الهاضمة والثانية هي فعل القوة الغاذية

واورده انه لم لا يجوز حصول الحالتين بقوة واحدة فانه عليه م
لو اعتبر تعدد مثل هذه الحالات واستدعت كل واحد منها قوة
على حدة لصارت القوى اكثر من المذكورة فان الغذاء
له تغيرات كثيرة بحسب مراتب الهضوم بعضها تغير في ما الكيفية فقط
وبعضها تغير في الصورة النوعية ايضا فلما جاز ان يكون
تلك التغيرات بقوة واحدة هي الهاضمة فليجز ان يكون
التغير الى العضوية ايضا بتلك القوة بعينها (الكثيرة م)
فيكون هي مبطلة للصورة الدموية ومحصلة للصورة (الصورة م)
العضوية كما كانت مبطلة للصورة الغذائية ومحصلة
للصورة الدموية والنامية تقف من الفعل اولا حين
كمال النشو ويبقى الغاذية تفعل الى ان تعجز فيعرض الموت النشو س ر
وقيل هذا دليل على التغاير بين القوتين ويحتمل ان
يكون هناك قوة واحدة يختلف احوالها بالقوة والضعف
فيحصل برهة من الغذاء ما يزيد على قدر المحلل وذلك المتحلل س ر
في سن النمو اعني الى قريب من الثلثين ثم يتطرق اليها
شيء

شيء من الضعف فيحصل منه ما يساويه وذلك في سن
الوقوف اعني الى قريب من الاربعين ثم يتزايد ضعفها المتحلل س ر
فلا يقوى على تحصيل ما يساوي المتحلل وذلك في سن الانحطاط
الخفي الذي لا يتبين اعني الى قريب من الستين وفي سن الانحطاط
الظاهر الذي هو ما بعده الى آخر العمر فصل (في الحيوان)
وهو مختص بالنفس الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي
الى من جهة ما يدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك
بالارادة اقول ههنا بحث لانه ان اراد الآلي من جهة
هذين الامرين فقط على ما مر في النبات فلا يصدق
التعريف على النفس الحيوانية لانها آلية من جهة
الافعال النباتية ايضا وان اراد الآلي من جهتهما مطلقا
فينتقض التعريف بالنفس الناطقة فالمناسب ان يقال
من جهة ما يفعل الافعال النباتية ويدرك الجزئيات
الجسمانية ويتحرك بالارادة فقط اللهم
الا ان يقال انه ذهب الى ما زعمه بعضهم من ان بدن

الحيوان مشتمل على صورة معدنيه لحفظ التركيب وعلى
نفس نباتيه للتغذيه والتنميه والتوليد وعلى
نفس حيوانيه للاحساس والحركه الاراديه ولا يرد عل
هذا على تعريف النفس النباتيه لانها وان صدق عليها ما للصورة
انها الصورة المعدنيه وهو حفظ التركيب لكنها آليه من ليست كذلك
جهة باعتبار تخصهما من الآثار قوة مدركة ومحركة اما المدركة
فهي اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فهي خمس والمراد ان المعلوم لنا
من الحواس الظاهره الخمس اذ يمكن التحقيق في نفس الامر والمحقق فيها
كذلك لجواز ان يتحقق في نفس الامر حاسة اخرى لبعض الحيوانات
والله تعالى اعلم بها كما ان الاكمه لا يعلم قوة الابصار والعنين
لا يعلم لذة الجماع السمع وهو قوة في العصبة المفروشة في مقعر
الصماخ التي فيها هواء محتقن كالطبل فاذا وصل الهواء المتكيف
~~مقاومة المقروع~~ بكيفية الصوت لتموجه الحاصل
من قرع او قلع عنيفين مع مقاومة المقروع للقارع
والمقلوع للقالع الى تلك العصبة وقرعها وكذا اذا كان وركبة القوة المودعة فيها

الهوا

الهواء قريبا منها والمراد بوصول الهواء الحامل للصوت الى
السامعة ان هواء واحدا بعينه يتموج بعينه ويتكيف
بالصوت ويوصله اليها بل ان ما يجاور ذلك الهواء المتكيف
بالصوت يتموج ويتكيف بالصوت ايضا وهكذا الى ان
الى يتموج ويتكيف به الهواء الراكد في الصماخ فيدركه السامعه
والبصر وهو قوة في ملتقى عصبتين نابتتين من مقدم
الدماغ مجوفتين يتقاربان حتى يتلاقيا ويتقاطعان تقاطعا
صليبيا ويصير تجويفهما واحدا ثم يتباعدان الى ان
العينين فذلك التجويف الذي هو في الملتقى اودع فيه
القوة الباصرة ويسمى مجمع النور والمذاهب المشهوره
للحكماء في الابصار ثلثة الاول مذهب الرياضيين وهو ان
الابصار بخروج شعاع من العينين على هيئة مخروطة
راسه عند مركز البصر وقاعدته عند سطح المبصر ثم انهم اختلفوا
فيما بينهم فذهب جماعة الى ان ذلك المخروط مصمت
وذهب جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية مستقيمة

اطرافها التي تلي البصر مجتمعة عند مركزه ثم تمتد متفرقة
الى المبصر فما ينطبق عليه من المبصر اطراف تلك الخطوط
ادركه البصر وما وقع بين اطراف تلك الخطوط لم يدركه
ولذلك يخفى على البصر المسام التي في غاية الدقة
في سطوح المبصرات وذهب جماعة ثالثة الى ان
الخارج من العين خط واحد مستقيم واذا انتهى الى
المبصر تحرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه حركة في غاية السرعة
فيتخيل بحركته هيئة مخروط الثاني الطبيعيين وهو ان
الابصار بالانطباع وهو المختار عند ارسطو واتباعه
كالشيخ الرئيس وغيره قالوا ان مقابلة المبصر للباصرة توجب استعداد
يفيضه صورته على الجليدية ولا يكفي في الابصار الانطباع في
الجليدية والا لرأى شيء واحد شيئين لانطباع صورته
في جليديتي العينين بل لا بد من تادي الصورة الى ملتقى
العصبتين المجوفتين والى الحس المشترك ولم يريدوا
بتادي الصورة من الجليدية الى الملتقى ومنه الى الحس

مذهب م

الى الحس المشترك انتقال العرض الذي هو الصورة بل ارادوا ان انطباعها
في الجليدية معد لحصول الصورة على الملتقى وفيضانها عليه معد
لفيضانها على الحس المشترك والثالث مذهب طائفة من الحكماء وهو ان الابصار
ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع بل بان الهواء المشف الذي
بين البصر والمرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي ثابت من المقدمة
الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدي والجمهور على ان الهواء المتوسط
بين القوة الشامة وذي الرائحة يتكيف بالرائحة الاقرب الى ان يصل
الى ما يجاور الشامة فيدركها وقال بعضهم
بسبب تجرد وانفصال اجزاء من ذي الرائحة يخالط الاجزاء الهوائية
فيصل الى الشامة وقد يقال انه يفعل ذي الرائحة في الشامة من غير استحالة
في الهواء وتجرد وانفصال والذوق وهو قوة في العصب المفروش
على جرم اللسان وادراكها بتوسط الرطوبة العابية بان يخالطها اجزاء
لطيفة من ذي الطعم يغوص هذه الرطوبة معها في جرم اللسان
الى الذائقة فالمحسوس حينئذ هو كيفية ذي الطعم ويكون الرطوبة واسطة
لتسهيل وصول الجوهر الحامل الكيفية الى الحاسة او بان يتكيف بنفس

د الشيخ قوة ذا ندي م
في البصر والصبا ولكن الة الا العباد

فالاقرب م

غوص فرو رفتن ر

الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة فيغوص وجدها فيكون المحسوس
كيفيتها واللمس وهو قوة في العصب المخالط لاكثر البدن و
ذهب الجمهور الى انها قوة واحدة وقال كثير من المحققين ومنهم
انها اربعة الحاكمة بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة وبين
الخشونة اللين والصلابة ومنهم من زاد المدركة بين الثقل والخفة واما التي
في الباطن فهي ايضا خمس بالاستقراء الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة
والمتصرفة عدّ جميعا من المدركة مع ان المدرك منها هي الحس
المشترك والوهم فقط والباقي تعين على الادراك اما الحس المشترك
ويسمى باليونانية بنطاسيا اي لوح النفس فهو قوة مرتبة
في مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلثة التي في البدن
الدماغ يقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة فهي آلة
كجواسيسها ولذا يسمى حس مشترك كما وهي عند البصر انما
يشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة
خطا مستديرا وليس ارتسامها اي الخط المستقيم والمستدير
في البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وهو القطرة والنقطة

فيغوص در
الشيخ ره
والملامسة ... وبين ...
باليونانية در

فاذا

فاذن ارتسامهما انما يكون في قوة اخرى غير البصر مما يرتسم فيها صورة القطرة
والنقطة ويبقى قليلا على وجه الارتسامات المتصلة المتتالية بعضها ببعض
فيشاهد خطا ولعترض عليه بانه يجوز ان يكون اتصال الارتسام في الباصرة
بان يرتسم المقابل الثاني قبل ان يزول المرتسم الاول لقوة ارتسام الاول
وسرعة تعقب الثاني فيكونان معا واما الخيال فهو قوة في مؤخر
التجويف الاول عند الجمهور وقال المحقق في شرح الاشارات كان الروح
المصبوب في بطن المقدم هو آلة الحس المشترك اخص والخيال الا ان ما يلي
مقدم ذلك البطن بالحس المشترك وما في مؤخره بالخيال اخص يحفظ
جميع صور المحسوسات ويمثلها بعد الغيبوبة وهي خزانة حس المشترك
فانا اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى
نحكم عليها بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك فلو لم تكن
تلك الصورة محفوظة فينا زمان الذهول لامتنع منا الحكم بانها هي التي
شاهدناها قبل ذلك فيل هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون الحفظ لها
في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون الاختلاف بين حالتي الذهول
والنسيان بملكة الاتصال بها وعدمها واعترض عليه بان الغائب

الحافظ للصور اما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية
والاول باطل لان المفارق لا يرتسم فيه الصور الجزئية
المتكيفة بالعوارض المادية وكذا الثاني لانه لو امكن ان يدرك المكتنفه بدل
شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال لامكن ان يبصر
شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته وبطلان ذلك لا يخفى.
على احد اقول فيه بحث لانه لا يلزم من كون القوة
الحافظ للصورة قوة جسمانية امكان ان يدرك شيئا بالقوة
الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال حتى يلزم امكان ان يبصر ويسمع شخص ٣
بباصرة الغير وسامعته بل اللازم منه هو امكان ان تدرك الالة
شيئا ارتسم في قوة جسمانية غائبة بالاتصال كالقوى الحالة
في الاجرام السماوية وهذا غير ظاهر البطلان وقد يقع
الذي يدل على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ
ولهذا يوجد احدهما دون الاخر كما في الماء فانه يقبل
ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر عنها الا فعل
واحد فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة و

حافظ

وحافظ معا فالقابل وهي الحس المشترك غير الحافظ وهو الخيال
وفيه نظر لان الحفظ مسبوق بالقبول ومشروط به ضرورة
فقد اجتمعا في قوة واحدة سميتموها بالخيال على ان القبول
والادراك من قبيل الانفعال دون الفعل فاجتماع القبول والحفظ
في شيء واحد لا يقدح في قولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد واما
الوهم فهو قوة مرتبة في الدماغ كله لكن الاخص بها هو اخر التجويف الاوسط
من الدماغ يدرك المعاني هي التي لا تدركها الحواس الظاهرة الجزئية الموجودة
في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد
معطوف عليه واما الحافظ فهي قوة مرتبة في اول التجويف الاخير
من الدماغ يحفظ ما يدرك القوة الوهمية من المعاني الجزئية
الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات وهي خزانة للقوة الوهمية واما
المتصرفة فهي قوة مرتبة في البطن اي التجويف الاوسط من الدماغ
وسلطانها في الجزء الاول من ذلك التجويف من شانها تعرض ما في الخيال
والحافظة من الصور والمعاني مع بعض وتفصيلها عنه وهذه
القوة اذا استعملها العقل في مدركاتها بضم بعضها الى بعض

او فصلٌ عنه سميت متفكرة واذا استعملها الوهم
في المحسوسات مطلقا سميت متخيلة فان قيل كيف
يستعملها الوهم في الصورة المحسوسة مع انه ليس يدركها اجيب
بان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فينعكس الى كل منها ما ارتسم
في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك القوى فلها
تصرف في مدركاتها بل لها تسلط ومدركات العاقلة ايضا
نزعها وتحكم عليها بخلاف احكامها واما القوة المحركة التي
اذا ارتسم في الخيال صورة مطلوبة او مهروب عنها
حملت اي تلك القوة القوة الفاعلة على التحريك اي تحريك
يطلب به الاشياء المتخيلة سواء كانت ضارة في نفس الامر او نافعة
لحصول اللذة تسمى قوة شهوانية لان حملها هنا تابع للشوق الى حصول الملائم
المسمى شهوة وان حملت الباعثة الفاعل على تحريك يدفع به الشيء المتخيل سواء كان ضارا
في نفس الامر وبعيد طلبا للغلبة يسمى قوة غضبية لابتناء هذا الحمل على الشوق
الى دفع المنافر المسمى غضبا واما الفاعلة فهي التي تعد العضلات بقبضتها وبسطها
وتشنجها وارخائها على التحريك فصل الانسان وهو مختص بالنفس الناطقة

للبساطة لان الحال في احد جزئيها يباين غير الحال في الجزء الآخر
انما يتم هذا اذا كان الحلول سريانيا وهو فيما نحن بصدده
ممنوع وان كانت مركبة وكل مركب انما يتركب من البسائط ضرورة
امتناع تركب الشيء من اجزاء غير متناهية فيلزم انقسام
تلك البسائط هف ونقول ايضا ان التعقل اي التعقل
النفس المجردة ليس بالآلة الجسدانية والا لعرض لها الكلال
لضعف البدن كما يعرض لمبادي الاحساسات
والحركات وليس كذلك لان البدن بعد الاربعين يأخذ
في النقصان مع ان القوة العاقلة اي ما به التعقل
النفس هناك يسرع في الكمال واما الخرافة الطارية في اواخر
سن الشيخوخة فليس لضعف القوة العاقلة بل لاستغراق
النفس في تدبير البدن المشرف تركيبه الى الانحلال
وذلك الاستغراق يعوق عن تعقلاتها وقد يوق
يجوز ان يضعف القوة العاقلة لضعف البدن وكان
ما يرى من ازدياد التعقل بسبب اجتماع علوم كثيرة عن

النفوس بسبب التمرن والاعتياد فان المدمنين على فعل
من المشايخ يقتدرون على ما لا يقدر عليه الشبان من
الاقوياء وفي آخر سن الشيخوخة يستولي الضعف على البدن
وكذلك على القوة العاقلة بحيث لا يبقى للتمرن والاعتياد
اثر يعتد به فيعرض الخرافة وايضا يجوز ان يكون المزاج الحاصل
في زمان الكهولة اوفق للقوة العاقلة من سائر الامزجة
وبذلك يقوى القوة العاقلة ونقول ايضا ان النفوس
الناطقة حادثة مع حدوث الابدان كما ذهب اليه ارسطو
خلافا لافلاطون فانه قائل بقدمها لانها لو كانت موجودة
قبل البدن وهي مختلفة متعددة فالاختلاف بينها اما ان يكون
بالماهية ولوازمها لانها مشتركة استدلوا على اشتراكها
في الماهية بشمولها حد واحد لها وفيه نظر لانهم انما لانا م
عرفوا النفس بحد احدها وان سلم فلم لا يكون حدا للقدر
المشترك بين النفوس وهي مخالفة بالحقيقة وما به الاشتراك
غير ما به الامتياز ولا جائز ان يكون بالعوارض المفارقة العوارض

اما المفارقة

اللحوق اما يكون انما يلحق الشيء بسبب القوابل اي العوارض
المفارقة للشيء لا يفيض من المبدأ الفياض عليه لا القابل
ذلك الشيء واختلاف استعداداته لان المهية لا تستحق
العوارض لذاتها والا لكان العارض لازما والقابل
للنفس وعوارضها انما هو البدن فمتى لم يكن الابدان
خلاف موجودة لم يكن النفس موجودة على التعدد والا
فيكون حادثة مع الابدان ضرورة هذه الحجة
مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته يجوز اختلافها
لم يكن قبل الابدان المتعلقة بها بالعوارض المفارقة الحاصلة لها
بابدان آخر سابقة لا الى نهاية القسم الثاني في الالهيات
اي في مباحث الحكمة الالهية بالمعنى الاعم وهو مرتب على
ثلثة فنون لان ما لا يفتقر الى المادة اما ان يكون
مقارنا لها وهو الامور العامة او لا والثاني اما واجب او
تقاسيم در او ممكن الفن الاول في تقاسيم الوجود قيل اراد بها
الامور العامة لكونها امورا ينقسم المميز اليها بحسب الوجود والمراد بالامور العامة
ما لا يختص بالهو بقسم من اقسام الموجودات



[illegible] حسن